جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الأساليب الحديثة
المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد
The modern methods
Used in educational institutions
for protecting Integrity and anti-corruption

إعداد
د/ عبدالغفار عفيفي الدويك
مشرف
إدارة التخطيط وتطوير المناهج
وكالة الجامعة للشؤون الأكاديمية

1435هـ /2013م

الأساليب الحديثة

المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد

The modern methods Used in educational institutions for protecting Integrity and anti-corruption

تمهيد

إن الفساد آفة ظلت ومازالت الشعوب تعاني منها ، يعوق العدالة والمساواة، ويزرع في النفوس اليأس، كما أن استخدام الأساليب غير الشرعية لتحقيق الأهداف والغايات خروج عن الشريعة والشرعية ، يتضح أن الفساد هو بفعل الإنسان، الذي له القدرة على التحايل على الأنظمة والإجراءات، وكلما طور الإنسان أساليب للمكافحة ابتكر أهل الفساد وسائل مستحدثة لتخطي النظم الجديدة .

ولقد أخذت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، على عاتقها مكافحة الفساد بكل أشكاله، وعقدت العديد من الأنشطة التي تتناول جريمة الفساد وأبعادها والقضاء عليها وتطبيق القانون والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد ، وتأكد قيم النزاهة والشفافية، واستنهاض روح المواطنة في البناء والإعمار؛ والتزمت الهيئة بتشجيع المواطن والمقيم في أن يكونا شركاء معها في مواجهة الفساد.

ترى الشفافية الدولية : أن التعليم يشكل العنصر الأكبر بالقطاع الخاص في العديد من دول العالم، وتصف مشكلة الفساد في التعليم من حيث الأهمية البالغة التي تحفّ به، و تجعله هدفاً جذاباً للتلاعب والاستغلال إن طبيعة الفساد بصفته ظاهرة غير مشروعة تصعّب من عملية حساب كلفته وآثاره على التعليم من منطلق مالي بحت.

كما يصعب في أحيان كثيرة التمييز بين الفساد وعدم الكفاءة وسوء الإدارة بالمدارس والجامعات، غير أن كلفة الفساد المجتمعية جسيمة وهائلة ، وسوف نعرض لموضوع الورقة من خلال:

القسم الأول : الإطار النظري للدراسة .

القسم الثاني : تأثير العولمة علي النسق التعليمي .

القسم الثالث مداخل معاصرة للفساد في مؤسسات التعليم (رؤية دولية) .

القسم الرابع : أساليب حديثة لمكافحة الفساد (تجارب دولية معاصرة).

القسم الخامس : الجامعات عقل الحقيقة من أجل النزاهة ومكافحة الفساد .

1 : القسم الأول : الإطار النظري للدراسة .

1/1 : مقدمة الدراسة :

إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً إستراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية.

وبما أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية فإن المملكة العربية السعودية ، تستمد أنظمتها من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربته بكل صوره واشكاله ، ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي، إن التعليم حق من حقوق الإنسان، لا غنى عنه في تعزيز التنمية والعدالة والقدرة على بث الأمل في النفوس وتشجيع روح المشاركة في المسؤولية ، من خلال السعي إلى مساعدة الطلاب على تبني القيم والمبادئ ، ومن قبيل الكرامة والنزاهة والحرية والمساواة وعدم التمييز.

أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في جهود محاربة الفساد وتعزيز ودعم حقوق الإنسان، ومن ثم يصبح مهما ، لأقصى درجة ، وأن ينعكس في المناهج الدراسية وكافة الممارسات التعليمية .

2/ 1 : مشكلة الدراسة : (موضوع الندوة)

لم يعد التعليم العالي للنخبة فقط .في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1] (OECD) (*Organization for Economic Co-operation and Development*)

بلغت معدلات الالتحاق أكثر من 60 % بالمائة من المجموعة العمرية المعنية، وفي البلدان متوسطة الدخل ، فإن هذه النسبة تسير بتسارع نحو 30 % ، وفي بلدان الدخل المنخفض تقترب النسبة من 15 % النقطة الانتقالية بين أنظمة التعليم العالي النخبوية وتلك الجماهيرية ، المشكلة أن تعريف الجودة في التعليم العالي يتغير بسرعة .وتشمل الجودة الآن إتاحة النفاذ الشامل لمصادر المكتبة الإلكترونية، والمختبرات الحديثة، والفاعلية في التعليم .ولم تستطع الموارد المالية من المصادر العامة أن تتماشى مع سرعة التغيير .

التعليم بوابة إلى رخاء المواطنين واقتصادات الدول على السواء ، حتى الزيادة الطفيفة في متوسط معدل الطالب قد تؤدي إلى مكاسب ملحوظة في إجمالي الناتج القومي التراكمي للدولة ، وتسهم في معدل تفوقها التنافسي وقدراتها الابتكارية و الفساد في التعليم سيف ذي حدين .فهو يعرقل الرخاء ويهدر الإمكانات البشرية للأمم .ومضارة طويلة الأجل بالمجتمعات، و مع كل موجة من الخريجين، غير المؤهلين، ويرجح بقوة الفساد تكلفة التعليم، الثاني ويمنع الفساد من يتفوقون أو يتميزون من الإسهام في تنمية ونمو أممهم

[1] هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية التي يتزعمها الفرنسي روبير مار جولين ،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة ‘عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (نحو 34 دولة منهم تركيا وإسرائيل من الشرق الأوسط ، ومؤخرا تقدمت المغرب للعضوية)

أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منهجاً جديداً لتقييم النزاهة في نظم التعليم . منهجية نظام النزاهة INTES (Integrity system) تسمح بالتعرف على الدوافع وراء الطلب على الفساد في التعليم، وتوفر للبلدان إطاراً جديداً لتقييم النزاهة في نظمها التعليمية ، وتشير الدراسات الموجودة والدلائل إلى أن التحديات عالمية، حتى ولو تفاوتت في شدتها وتأثيرها من نظام إلى آخر خلال مجموعة من البحوث من أهمها : .

- في إيطاليا، مثلاً، أن" العائلية"، وهي عملية يتم فيها توزيع الفوائد على أساس العلاقات العائلية، واضحة جداً في التعليم الإيطالية .بتفحص توزيع الأسماء العائلية للأساتذة الإيطاليين في الدوائر الأكاديمية في الفترة 1988 إلى 2008 ،
- في رومانيا، حيث وجد تحليل قام به التحالف من أجل جامعات نظيفة أنه من بين 45 عضواً أكاديمياً هناك ثمانية أزواج بعلاقات عائلية قريبة(ثلاث أزواج من زوج وزوجة وخمسة أزواج من أب وابن.)
- في الأكاديمية الصينية، يشير الدليل إلى انتشار اللاعدالة وعدم التكافؤ في التعامل مع الأكاديميين. التعيينات، والترقيات، لها أبعاد حزبية خارج نطاق الجدارة .
- في نيجيريا، قوانين الترقية الأكاديمية واضحة ، وهناك هوة بين هذه القوانين وممارسة الترقية داخل صفوف الجامعة ، والتي تكافئ أحياناً الأكاديميين" الموالين"، بغض النظر عن الجدارة.

وفي إطار ما سبق من عرض وفي ضوء موضوع الندوة الرئيس :

البحث في سبل تدعيم دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد .

نطرح تساؤلنا الرئيس وهو : ما الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد ؟

3/ 1 : تساؤلات الدراسة الفرعية :

1- ما تأثير العولمة علي العملية التعليمية ؟
2- ما أهم المداخل المعاصرة لمكافحة الفساد في مؤسسات التعليم ؟
3- ما الأساليب الحديثة الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم ؟
4- كيف يتم تعزيز دور المؤسسات التعليمية لنشر ثقافة مكافحة الفساد ؟
5- ما الإستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم ؟

4/ 1 : أهداف الدراسة :

1- التعرف علي تأثير العولمة علي العملية التعليمية (في ضوء تدويل التعليم).
2- تحديد أهم المداخل المعاصرة للفساد في مؤسسات التعليم .
3- التعرف علي الأساليب الحديثة الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم (في ضوء تجارب دولية)
4- تفعيل وتعزيز دور المؤسسات التعليمية لنشر ثقافة مكافحة الفساد .
5- التعرف علي الإستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم (في ضوء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد).

5/ 1 : أهمية موضوع الندوة والورقة العلمية :

1 /5/1 : المجال المعرفي : السياسي / الاقتصادي / الاجتماعي / الأمني / ....
وكافة مجالات المعرفة .

1 /5/2 : التحدي الإستراتيجي : ثلاثي الابعاد :

الأبعاد	البعد القيمي	البعد التنموي	بعد المكانة
حالة	أخلاق البشر	التنمية الشاملة	سمعة الدولة

1 /5/3 : القضية الإستراتيجية :

مكافحة الفساد

هناك مثلث للعدالة : يتضمن

- القاضي
- المحامي
- الرقيب

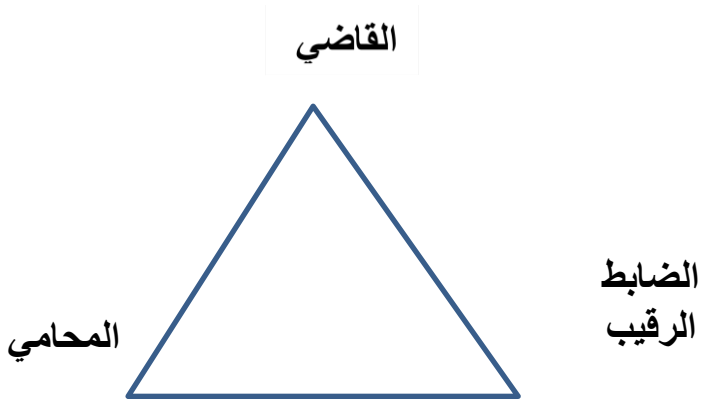

في مواجهة مثلث الفساد: (الافتراضي)

وهو مجال عملنا:

- لتحذير الفاعل (الجاني)
- لحماية الضحية (المجني عليه)
- من وقوع الفعل (القضية)

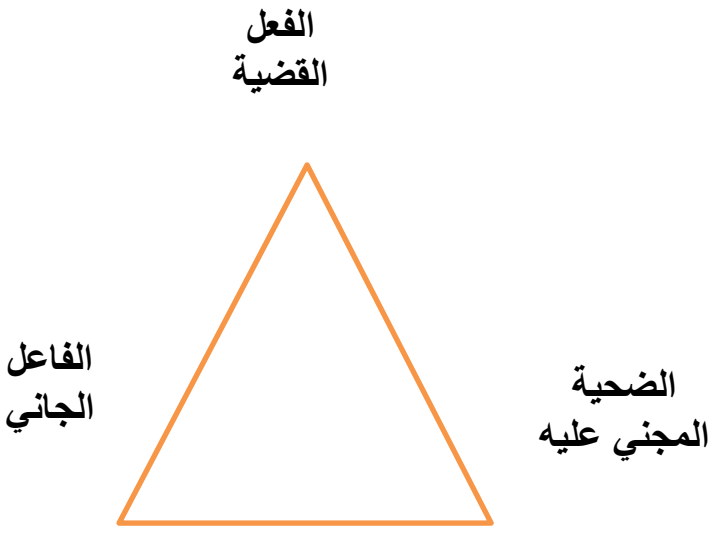

- على الرغم من أن للفساد في التعليم له جذور ، فإن الاهتمام العالمي به لم يبدأ حتى التسعينيات من القرن الماضي .وعلى مدار العقد التالي امتد هذا الاهتمام من التعريفات والتساؤل عن مدى انتشاره ، ليشمل الفروقات في طبيعة الفساد في مناطق العالم المختلفة، والتي تتراوح بين الفساد المالي والسرقة الأدبية في الأبحاث .وبمجرد تغطية هذه العناصر بالاهتمام، كانت المجموعة التالية من القضايا ذات الاهتمام تتعلق بمدى إمكانية تأثيرها على الاقتصاد وآفاق سوق العمل، الوضع الحالي للفساد في التعليم العالي [2]
- يمكن أن يشمل الفساد في المدارس مسألة المشتريات الحكومية بمجال الإنشاءات، ما يُسمى ب" المدارس الوهمية "و"معلمون أشباح "وتشتيت للموارد المخصصة للكتب المدرسية والإمدادات الخاصة بالتعليم، والرشوة من أجل دخول سلك التعليم وشراء الدرجات، والمحسوبية في تعيينات المعلمين والدبلومات المزيفة، وإساءة استخدام المنح الدراسية ، والتعليم الخصوصي في أماكن التعليم الرسمية تكلف الأسر في جنوب كوريا نحو 17مليار دولار، ما يعادل ثمانين بالمائة من إجمالي إنفاق الحكومة على التعليم، في عام 2006 م فقط [3]
- أعمال الفساد في مؤسسات التعليم العالي ، منها المدفوعات غير المشروعة أثناء عمليات الإلحاق بمؤسسات التعليم العالي وضمن إجراءات القبول، والمحسوبية في إعطاء مناصب القائمين بالتعليم، والرشوة في الإسكان الجامعي وتأثير الشركات بغير وجه حق على البحوث والمتاجرة في حقوق الملكية الفكرية والبحوث ونسبها إلى غير مؤلفيها , ,يقيم" تقرير الفساد العالمي :التعليم "الدبلومات الممنوحة عبر الإنترنت وورش "منح الدرجات العلمية، والتلاعب ببيانات وظائف الخريجين، والفساد في الاعتراف بالدرجات العلمية في التعليم العابر للحدود، وهي جميعاً أمور تعرّض أكثر من 3.7 مليون طالب أجنبي للخطر في شتى أنحاء العالم
- من المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية المتعلقة بالحق في التعليم، هناك ثلاثة مبادئ على الأقل يمكن اعتبارها عملياً ذات صلة بمحاربة الفساد.
  - ✓ المبدأ الأول هو أن التعليم الأساسي يجب أن يكون مجاناً للجميع .
  - ✓ المبدأ الثاني هو مبدأ عدم التمييز، الذي يقدمه العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك اتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم
  - ✓ المبدأ الثالث هو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .تؤسس المادة(4 ب) من الاتفاقية ضد التمييز في التعليم نفسها لواجب الدول الأطراف " أن تضمن تكافؤ معايير التعليم في جميع مؤسسات التعليم العامة للمرحلة نفسها، وأن تكون الظروف المتعلقة بجودة التعليم متكافئة كذلك ".

---

[2] **حسن، راوية (2003م) . ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، ص 53 .**

[3] تقرير الشفافية الدولية عام(2013 م) ،(تقرير الفساد العالمي: التعليم) أنظر الرابط /
:http://www.transparency.org/whatwedo/pub/global_corruption_report_education_arabic

6/ 1 : حدود الدراسة :

1/6/1: الحدود المكانية :

في ضوء ما جاء في تقرير الشفافية الدولية لعام 2013م ، فالمستوي المكاني للدراسة يغطي دراسة الظاهرة في العديد من الدول النامية والمتقدمة علي اعتبار أن الظاهرة عالمية .

2/6/2: الحدود الزمنية :

تغطي الورقة ما تم رصده من نتائج ومؤشرات في تقرير الشفافية الدولية لعام 2013م ، الذي غطت أبحاثه وتقاريره الجزئية عام (2012م وما قبلها بسنوات وصلت بعض الأحيان عام 2009م).

7/ 1 : المفاهيم الأساسية :

1/7/1 : الدور : The role

- تعتبر خدمة المجتمع معيارا يجب تفعيله، لتقليل الفجوة التي تسم علاقة الجامعة بالمجتمع. وهذا يحتاج إلى قراءة متأنية في احتياجات المجتمع باستمرار ، وهو ما يعرف "بالتنمية المستدامة". ومن هنا يصبح دور تلك المؤسسات أعمق من عملية التعليم والتدريس، ليشمل الاهتمام بالبحث العلمي في الجوانب المختلفة الهامة للمجتمع. وهذا كله يلعب دورا ذا درجة عالية من الحساسية، لأن فقدان العلاقة بين المجتمع ومؤسسات التعليم العالي فيه، يبعدها عن هدفها الرئيس .

1/7/2 : الأساليب الحديثة في المساءلة الرقابية: The modern methods

ويرجع الدافع وراء الاهتمام بتطوير أساليب الرقابة والمالية الى القناعة المشتركة بان الأساليب التقليدية المطبقة حاليا في أعمال الرقابة المالية والإدارية لم تعد كافية للتعامل مع التطورات السريعة المتلاحقة التي أحدثها الانفتاح العالمي وانعكاسات ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، وتتطلب تقوية الأجهزة الرقابية وتزويدها بالمهارات والتقنيات الحديثة التي تساعدها في كشف التجاوزات. لقد ازدادت اهمية الرقابة– أجهزة وتقنيات– كذلك بسبب بعض الممارسات التي تتجاوز القانون والأعراف والقيم التي كانت تحكم سلوك العاملين بالمؤسسات العامة والخاصة، والبحث عن أساليب تمكنهم من حل هذه المشاكل المعقدة والحساسة وتقديم نتائج أعمالهم بصورة مقنعة ومحايدة ودقيقة للمسئولين عن الإدارة داخل المنشاة أو للجهات الخارجية بصورة تعزز من الشفافية .[4]

التعرف على الأساليب والنظم الحديثة في مجال الرقابة المالية والإدارية، والإلمام بالأساليب الحديثة والاستفادة منها للوصول بالوعي الرقابي المالي والإداري إلى مستويات يمكنها ملاحقة التطورات الجارية والمستقبلية؛ وهو ما يتطلب تقييما للأساليب التقليدية للرقابة المالية والإدارية في الإدارات الحكومية والمنشآت العامة والتعرف علي الأساليب الحديثة في مجال الرقابة المالية والإدارية، خاصة نظم المعلومات في تحليل وحل المشاكل التي تواجه المسئولين الماليين والإداريين وكيفية التغلب عليها.

[4] **ماهر ،أحمد ،(2003 م) السلوك التنظيمي، الدار الجامعي، الإسكندرية، ص 44.**

1/7/3 : المؤسسات التعليمية : Educational institutions

و تستعمل الكلمة عادة للدلالة على الشيء المؤسس، فيقال: مؤسسات سياسية و إدارية و دينية ..إلخ ، و الفكرة الأساسية التي تميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي هي استقلاليتها عن العناصر المتشكلة منها و تميزها عن هذا العناصر بحيث إنها تضيف إليها شيئا جديدا لم يكن موجودا لديها من قبل.

المؤسسة التعليمية هي مكان يتلقى فيه الأشخاص من مختلف الأعمار التعليم، وتشمل تلك المؤسسات : مؤسسات التعليم قبل الجامعي ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية والجامعات ، من المعروف أن المؤسّسات التعليمية الحكومية هي تجسيد وترجمة عملية للفلسفة السياسية ، وذلك من خلال ما تفرضه عبر مؤسّساتها التعليمية، وفي مختلف مستوياتها: من رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية والعليا أيضاً، من منهاج دراسية ومفردات مقررة، وبحسب ما تتطلبه كلّ مرحلة عمرية. فإن هذا الأمر يختلف من دولة إلى آخرى ، حتى إن دولاً مثل الولايات المتحدة المعروفة بنظامها التربوي والتعليمي المستقل ، اضطرت عام 1979م إلى تشكيل وزارة التربية والتعليم لكي توجّه مؤسّساتها التعليمية بالطريقة التي تتطلبها سياساتها العامة، وبالمناهج التعليمية والتربوية، وهو ما اتضح عند صدور كتاب (أمة في خطر) [5] في مطلع الثمانينيات الذي يشير إلي مواطن الخلل والتدهور في المؤسّسات التعليمية الأميركية ، وفي الواقع، فإن دور المؤسّسات التعليمية الحكومية في غرس ثقافة الحوار يتجلّى بشكل واضح في التجربة التي اختطتها المملكة العربية السعودية، والتي يمكن أن تكون أنموذجاً يهتدى به للمؤسّسات التعليمية العربية لمواجهة الخلل والاهتزاز والانحراف الفكري لدى الشباب، ومنذ المراحل الدراسية الأولية وحتى الجامعية.

1/7/4 : الشفافية : Transparency

الشفافية كلمة سحرية إذا ما ارتبط القول بالفعل، وهناك العديد من التعريفات والتوضيحات حول المقصود بالشفافية فهي في اللغة تعني الشيء الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه ، فالشفافية هي الصدق في حياتنا والصدق يعني قيمة وليس شعاراً وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرس في حياتنا على صعيد الأسرة والعمل والمجتمع والوطن ، كما أن الشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة ، فميزانية الدولة متاح معرفتها للجميع ومشاريع الدولة وقيمتها الحقيقية متاحة أيضاً .

---

[5] **البداية في أواخر الخمسينات، قام الكونجرس الأمريكي برفع تقرير إلى الرئيس الأمريكي بعد أن سبق «الاتحاد السوفييتى» «أمريكا» في مجال الصعود الي الفضاء، ، وبناء عليه تم تعديل مناهج التعليم والبحث العلمى، وزيادة الإنفاق عليها، للحاق بالسوفييت فى مجال الفضاء.، وفي عام 1983م صدر تقرير عن الكونجرس الأمريكي ،في عهد الرئيس ريجان، يحمل عنوانا «أمة في خطر» بعد أن استشعر خبراء التعليم ، تراجع التعليم مقابل تقدمه في اليابان والماني ،إضافة إلي أن الخبراء لاحظوا انتشار العنف في المدارس، فرفعوا شعار «أمريكا في خطر» وكان بمثابة صرخة في المجتمع الأمريكي، في عهد الرئيس بوش الأب صدر عام 1991م، تقرير من الكونجرس بعنوان «أمريكا عام ٢٠٠٠م ، استراتيجية للتعليم» بهدف تحقيق نظام تعليم متقدم ، يجعل الطالب الأمريكي في المرتبة الأولي عالميا في العلوم والرياضيات ،ومازالت الاستراتيجية مستمرة .**

فالشفافية تعد أحد أهم مبادئ الحوكمة وتعود هذه الأهمية إلى أنها السلاح الأول لمحاربة الفساد ، أما مع وجود الشفافية فإنه يصعب حينها إساءة استخدام السلطة لصالح فئة تعمل في الخفاء.

فالشفافية تهدف إلى-:

- ✓ تحسين صورة الوطن محليا ودولياً في مجال الإصلاح ومكافحة الفساد.
- ✓ نشر القيم الفاضلة في المجتمع التي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد.
- ✓ تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ونشر مكارم الأخلاق .
- ✓ السعي الى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة للشفافية.
- ✓ تحديد مواطن القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد.
- ✓ الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها والبحث عن أسبابها واقتراح وسائل علاجها.
- ✓ نشر الوعي بخطورة الفساد.[6]

1/7/5 : النزاهة Integrity

النَّزَاهَةُ: و النزاهة هي البعد عن الشر، ونزيه كريم إذا كان بعيدا عن اللؤم وهو نزيه الخلق. وتعرف النزاهة بأنها منظومة القيم والمسؤولية للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين وهي عكس الفساد.[7]

والنزاهة تعني خدمة المواطنين ونيل ثقتهم وهما غاية الوظيفة العامة، فإنه يتعين على الموظف العام أن يسعى إلى الحفاظ على ثقة المواطنين وتعزيزها والتأكيد على أهمية نزاهة الإدارة الحكومية، والعمل على تعزيز المصلحة العامة للمجتمع؛ بألا يستخدم سلطاته ومنصبه أو يسمح باستخدامها بطريقة غير سليمة ، وأن يغلب المصلحة العامة على مصالحه الشخصية في حال نشوء تضارب بين هذه المصالح، وأن يكشف عن حالات الاحتيال وسوء الإدارة في حال اطلع ،عليها، وأن لا يكشف عن المعلومات الرسمية بطريقة غير صحيحة أو يستخدمها لأغراض شخصية[8]

قيم النزاهة تأتي من هذه المساءلة المستمرة لذلك سميت الأخلاق بالشجرة " كما جاء في القرآن الكريم أصلها ثابت وفرعها في السماء " الأخلاق هي مجموعة القيم التي تقود إلى نزاهة الإنسان وأمانته ، فقيم النزاهة ليست حكرا على مؤسسات الدولة وحدها، والإعلام لم يأخذ دوره المطلوب كما ينبغي وما زلنا بحاجة إلى الكثير من أجل إعداد أجيالنا الحالية والمقبلة. [9]

1/7/6 : الفساد (Corruption)

---

[6] آرمان ، سوزان روزا (2003م) ،الفساد والحكم ، الأسباب، العواقب، والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ، ص ١٦٤.

[7] بدره ،عبد الوهاب ، (1998 م) ، جرائم الأمن الاقتصادي ، الطبعة الأولى 1998 (بدون ناشر) – ص 22

[8] (الشكري ،علي يوسف(2003 م)، ، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص282

9 شلوس ، ميجل ، (٢٠٠١ م)، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد–دروس مستفادة من التجارب العالمية .مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية: منظور إستراتيجي ومؤسسي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة . ص ص ٢٥ – 26)

يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة واستخدام المصلحة العامة والخاصة للجهة الإدارية لتحقيق مصلحة للفرد القائم بالعمل أو تخصيص الموارد وتوزيع العائدات الاقتصادية وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة وليس المصلحة العامة أو بالتعارض باستخدام دفع رشوة أو عمولة إلى الموظفين أو المسئولين لتسهيل مهمة رجال الأعمال والشركات الأجنبية وغيرها، فالفساد له صورتان الأولى الفساد الصغير وهو محدود الأثر ونتائجه ليست على درجة عالية من الجسامة مثل الرشوة والعمولة والمحسوبية وغيرها والثانية الفساد الكبير وهو على درجة كبيرة من الجسامة وغالبا ما يرتبط بالصفقات الكبرى في توريد السلع الإستراتيجية وتجارة السلاح والحصول على توكيلات تجارية وغيرها [10]

يعرف الفساد قانونا بأنه: " كل سلوك انتهك أيًّا من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام".

وهو كل سلوك يهدد المصلحة العامة بخيانتها وعدم الالتزام، بها وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وكذلك هو أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة يعد فساداً.

كما أن الفساد: هو استغلال النفوذ للمنفعة سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، وكذلك استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات (إهانيات) للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس ، ورغم أن الفساد كثيراً ما يعد جريمة يرتكبها الموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص.

1/7/6 : مكافحة الفساد : Anti-Corruption

ولا شك أن المجتمعات كافة تحتوي على قدر معين من الفساد ، وإن كانت المجتمعات الأخرى تحارب الفساد ومظاهره لتحقيق مصالحها الدنيوية، فإن المجتمع المسلم يبقى متميزًا عن غيره من المجتمعات لكونه يحارب الفساد طاعة لأوامر الله ورسوله، وبذلك تتحقق المصالح الدينية والدنيوية ، إذ إن آثار الفساد ومضاعفاته تؤثر في المجتمع وسلوكيات الأفراد وقيمهم ولا تقتصر إلى هذه الجوانب، بل يمتد أثره إلى الاقتصاد والسياسة والأمن وغيرها من مقومات المجتمع.

- آليات مكافحة الفساد المقصود بها الطرق والأساليب التي يمكن للدول اللجوء إليها لتحجيم الفساد والقضاء عليه على المستويين الداخلي والدولي ، وهى التي تساعد على مكافحة الفساد داخل الدولة ومن هذه الآليات توسيع رقعة والشفافية والمساءلة والتنافسية وتوسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية والأجهزة الرقابية وتحقيق درجة اكبر من الشفافية في العقود الدولية والعطاءات واتفاقات المعونة للقضاء على الفساد الكبير ،ومن الآليات أيضا آليات المكافحة القضائية كتعزيز حق المواطن في محاكمة عادلة ونزيهة وربط التعيينات في الهياكل القضائية بهيئة ،عليا مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وضرورة التأهيل والتدريب المستمرين للقدرات البشرية وتبسيط واختصار إجراءات التقاضي وكذلك من الآليات آليات مجتمعية وتشمل كل أدوات التعبير عن الرأي أهمها منظمات المجتمع المدني .

1/8: المفاهيم المرتبطة :

1/8/1 : نظم المعلومات الإدارية : Management Information Systems

10 آل الشيخ، خالد عبد الرحمن،(2007م) ،الفساد الإداري وأنماطه أسبابه وسبل مكافحته، "أطروحة دكتوراه"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،ص83

يوفر نظام المعلومات الإداري الأساس اللازم لتكامل المعلومات من حيث إعدادها وتنظيمها واستخدامها وتخزينها، فعادة ما يحتوي نظام المعلومات على العديد من التطبيقات والبرامج الخاصة بالعديد من الأفراد والمتخصصين الذين يعملون في مجالات مختلفة داخل المؤسسة.

يمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها نوع من أنواع أنظمة المعلومات المصممة لتزويد إدارة المنظمة بالمعلومات اللازمة للتخطيط، والتنظيم والقيادة، والرقابة على نشاط المنظمة أو لمساعدتهم على اتخاذ القرار[11] نظم المعلومات الإدارية هي النظم التي تزود الأنشطة الإدارية بالمعلومات اللازمة للمؤسسة، وهذه الأنظمة هي الأنظمة المحوسبة، وهي تتكون من المعدات والبرمجيات التي تقبل، وتخزن، وتعالج، وتسترجع المعلومات، وهذه المعلومات يتم اختيارها وتقديمها بالشكل الملائم لتتناسب مع عملية اتخاذ القرارات الإدارية في التخطيط ومراقبة أنشطة المؤسسات [12]

إن نظم المعلومات الإدارية تهدف إلى توفير المعلومات وخدمات المعلومات البيئة، ويجب أن يتضمن نظام المعلومات نظامين جزئيين على الأقل:

الأول ينصب على تجميع النظام للمعلومات، والثاني لتوفير خدمات المعلومات. ويمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وبثها، وتوزيعها بغرض دعم صناعة القرارات والتنسيق وتأمين السيطرة على المنظمة، بالإضافة إلى تحليل المشكلات وتامين المنظور المطلوب للموضوعات المعقدة .ويشمل نظام المعلومات على بيانات عن الأشخاص والأماكن والنشاطات والأمور الأخرى التي تخص المنظمة والبيئة المحيطة بها. وهي الأنظمة التي تستخدم منهجيات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع البيانات والمعلومات المستخلصة منها. وهي عبارة عن مجموعة من قواعد البيانات موجودة بطريقة تستطيع التفاعل معها ولها القدرة على التعلم من الخبرات والنتائج السابقة وتعديل وتهيئة نفسها وفقا لذلك. [13]

1/8/2 : الجودة الشاملة : comprehensive quality: TQM:

تعرف الجودة بأنها " إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم ، مستمدة طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي ، لتحقيق التحسن المستمر وسيتبنى الباحث هذا التعريف خلال دراسته للجامعة [14]

على الرغم من أن تطبيق قواعد الجودة الشاملة في مجال الدراسات العليا في العديد من الدول العربية ، قد حقق نجاحاً ملحوظاً ، سواء في التغلب على مشكلات التعليم ، وضرورة الوفاء بمتطلبات العملية الإدارية

---

[11] الحسنية سليم ، (2002 م)، نظم المعلومات الإدارية"" نما "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان .

[12] Bonczed ,R.& Winston ,W.(1981).Foundation Of Decision Support Systems New York Academic Press, pp 21-23

[13] الحولي ،زكريا (2004 م) مفهوم الجودة في التعليم العالي ، مجلة الجودة في التعليم العالي ، العدد 1 ، الجامعة الإسلامية : غزة، ص 89.

[14] الدهدار ، مروان (2006) ، العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية – دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة –، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة، ص122.

السليمة في إدارة المؤسسات التعليمية ، فإن العمليتين ما زالتا تحتاجان إلى تكامل ولاسيما عند تنفيذ الخطة الإستراتيجية ، وضرورة مراعاة جميع المعايير التي من شأنها الارتقاء بالأداء وتنظيمه وتحسينه
حددت الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، عشرة معايير لتقييم القدرة المؤسسية وهي التخطيط الإستراتيجي /الهيكل والتنظيم/القيادة والحوكمة/المصداقية والأخلاق/الجهاز الإداري/الموارد/المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة/التقويم المؤسسي وإدارة ونظم الجودة .
تتبنى الجامعة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي فلسفة إدارية عامة تركز على الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية لضمان جودة عالية في جميع المجالات العلمية والإدارية والفنية، وتحقيق أهداف الجامعة وذلك من خلال إيجاد ثقافة تنظيمية تقوم على الالتزام بالتوجه نحو المستفيد ومن خلال مشاركة جميع العاملين في اتخاذ القرار وتحمل مسئولية تحسن الأنشطة والخدمات والمنتجات مع وضع نظام لتقويم الأداء الجامعي في كافة جوانبه بما يحقق المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة الشاملة.

1/8/3 : المساءلة : Accountability

- المساءلة هي القدرة على تقديم إجابة واستحقاق اللوم وتحمل المسؤولية وتوقع تقديم حساب. وكان أحد جوانب الحوكمة محوريًا في المناقشات ذات الصلة بمشكلات عالم القطاع العام وغير الربحي والخاص (مؤسسة تجارية). وفي أدوار القيادة، المساءلة هي الاعتراف بالمسؤولية عن الأفعال والمنتجات والقرارات والسياسات وتحملها، وتتضمن الإدارة والحوكمة والتنفيذ في نطاق الدور أو المركز الوظيفي وتشمل الالتزام بتقديم التقارير والتفسير وتحمل مسؤولية العواقب الناجمة.
- تجاوزت المساءلة نطاق التعريف الأساسي في الحوكمة، بأنها "الاستدعاء للمحاسبة على الأفعال". وتوصف كثيرًا بأنها علاقة تقديم تفسير بين الأشخاص، مثلاً "أ مسؤول أمام ب وأ ملزم بإبلاغ ب عن الأفعال والقرارات (الماضية أو المستقبلية) وتعليلها وتحمل العواقب في حالة سوء الإدارة المحتملة" ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة
- إن القواعد والمعايير الداخلية، إلى جانب بعض اللجان المستقلة، هي آليات هدفها تقديم الموظف الحكومي للمساءلة في إطار الإدارة الحكومية. وداخل القسم أو الوزارة، أولاً، يتقيد السلوك بالقواعد واللوائح؛ ثانيًا، الموظفون الحكوميون هم مرؤوسون في إطار تدرج هرمي ومسؤولون أمام مديريهم. وبرغم ذلك، توجد وحدات "رقابية" مستقلة لإجراء تحقيقات عن الأقسام ومساءلتها، وتعتمد مدى قانونية هذه اللجان على استقلالها؛ حيث إنها تتجنب الدخول في أي تضارب في المصالح.
- ومن الأهمية بمكان، وجود نظم صارمة ورادعة مع عقوبات تطبّق بحق مرتكبي المخالفات المالية والإدارية..... إلخ، ودعم وتطوير النظام القانوني بالمنظمة، والعمل على القيام بالدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة، بشأن تعزيز الشفافية وحماية النزاهة ومحاربة الفساد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تنمية الممارسات الإدارية والأخلاقية، والالتزام بالقيم الدينية في أداء الوظائف المختلفة في محاربة الفساد والتصدي له[15].

[15] http://www.al-jazirah.com

1/8/4 : الحوكمة GOVERNANCE :

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول مؤخرًا ، ,الترجمة العلمية لهذا المصطلح، التي اتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". وهنا أعرض لاجتهادات الباحثين حول تعريف الحوكمة ، وأهدافها ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي لتطبيق الحوكمة وآليات الحوكمة.

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين". وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية. [16]

وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة . كما أن هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.[17]

1/8/5 البحث العلمي: Scientific Research

مصطلح "البحث العلمي" يتكون من كلمتين "البحث" و "العلمي" ، يقصد بالبحث لغوياً "الطلب" أو "التفتيش" أو التقصي عن حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور. أما كلمة "العلمي" فهي كلمة تنسب إلى العلم، والعلم معناه المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، والعلم يعني أيضاً الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها، ووفقاً لهذا التحليل، فإن "البحث العلمي" هو عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها".[18]

وهناك تعريف يقول أن البحث العلمي "هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلاً.

---

16 Jouran, Mm. (1992). on Quality by Design: the Steps for planning Quality into Goods and Services, New York: the free press,PP67-68

17 Ishikawa, Km. (1985). What is Total Quality Control? The Japanese Way, Translated by David Lu, London: Prentice-Hall International. ,pp97-99

[18] الهلالي الشربيني ، (1998م)، ،.ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، رؤية مقترحة امجلة كلية التربية ، المنصورة ،العدد 137 .

ويمكن تعريف البحث العلمي أيضا بأنه عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفاً لحقيقة جديدة، أو التأكيد على حقيقة قديمة سبق بحثها، وإضافة شيء جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد بها شخص باحث بتقصيها وكشفها وحلها، وكذلك يوجد تعريف آخر مفاده بأن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.[19]

1/8/6 : الملكية الفكرية : Intellectual Property

الملكية الفكرية هي حقوق امتلاك جهة ما لأعمال الفكر الإبداعية أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية، التي تقوم بتأليفها أو إنتاجها أو تنتقل إلى ملكيتها لاحقاً، وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية من جهة وحق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية من جهة أخرى. وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتلفزيون ، تشبه حقوق الملكية الفكرية غيرها من حقوق الملكية. فهي تسمح للمبدع أو مالك البراءة أو العلامة التجارية أو حق المؤلف بالاستفادة من مصنفه أو استثماره. و ترد هذه الحقوق في المادة 27 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على الحق في الاستفادة من حماية المصالح المعنوية و المادية الناجمة عن نسبة النتاج العلمي أو الأدبي أو الفني الى مؤلفه.

1/9 : الأدبيات العلمية والدراسات السابقة :

يرتكز هذا التقرير على مجالات خبرة متعددة في العديد من الدول حيث مركزا علي الفساد في قطاع التعليم والظروف التي تحدد فاعلية جهود مجابهته ، تفحصت دراسات حالة في أكثر من 32 دولة من فيجي الي الولايات المتحدة الأمريكية .التي يتضمنها والتي تضمنها تقرير الفساد العالمي : عن التعليم ، التي بحثت جيداً وتلك التي لا يعرف عنها إلاّ القليل ، ولما كان الفساد مشكلة عالمية و لا تخضع لوصفة علاجية عامة وجب الوصيف والتدقيق لأن البيئتين الداخلية والخارجية مختلفة من بلد لأخري ، وقد أدرج التقرير أعمال لمؤسسات أكاديمية، ومؤسسات الفكر والرأي ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية، أعمال تستند إلى البحث الكمي والبحث الكيفي الذي يهدف إلى زيادة فهم ديناميات الفساد في قطاع التعليم ويقدم أمثلة لحلول عملية.

ومن ثم تم تحليل التقرير من منظور عربي وعن قرب إلى الخبرات الدولية حول الكيفية التي يقوض فيها الفساد في كل مرحلة من مراحل التعليم ، والبحث الأكاديمي .

2 : منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأهميته وملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات وتحليل مضمون تقرير الشفافية الدولية عام 2013م الصادر عن أدارة الشفافية الدولية .

[19] حسان، حسان محمد، (1994م). ، ضبط جودة التعليم: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية"، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح ، الكويت ، ص ص 219-222.

2- القسم الثاني : تأثير العولمة علي النسق التعليمي .

ذاع استخدام مصطلح "العولمة" وانتشر على نطاق واسع منذ بداية تسعينيات القرن العشرين لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي تعيشها بداية الألفية الثالثة. وعلى الرغم من الجدل الكثير الذي أثير حول العولمة، فإن المفكرين لم يتفقوا على معنى علمي ومنهجي جامع للمصطلح ومفهومه.

العولمة: ظاهرة كونية برزت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وقد اختلف الكثير في هذه الظاهرة، كما زاد الجدل في تعريفها فهي تعني GLOBALIZATION"بالإنكليزية، وتعددت التعاريف لمفهوم العولمة، عرفها أنتوني جيدنز بأنها " مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتمّ فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وإنسانية والمتأمل في مفهوم هذا المصطلح يجد أنه يحمل معنى الهيمنة والسيطرة على مقدرات الشعوب، وعلى ثقافتها وأصالتها فكرياً ونفسياً وتربوياً[20]

والعولمة كما يبين (المسيري) تذويب للخصوصيات القومية والخصوصيات الدينية، أي أنه اتجاه يعادي أيّ نوع من القيم سواء كانت قيماً قومية أم قيماً دينية، فهي "تستند إلى مجموعة من القيم وهي في الواقع قيم مادية تنفي الخصوصية الإنسانية ، وتحاول في ذات الوقت أن تطرح رؤى تدور حول القيم التي جوهرها الإنسان الاقتصادي المادي ، فهي تستغل المعلومات الكونية لتعميم وترويج وتسييد القيم والثقافة الغربية.. وأياً كان الأمر فالعولمة حقيقة قائمة لا يجوز الهروب منها أو تجاهلها أو الاستسلام لها، وهي من ظواهر العصر المتسارع تحمل في ثناياها الكثير من التحوّلات، ويتولّد عنها تحديات تقليدية وغير تقليدية ناتجة عما تمتلكه من تكنولوجيا اتصال، وتعتبر العولمة من التحديات المصيرية التي تهدد ثقافة الأمة.

وللعولمة ثقافتها "وهي ثقافة غير مكتوبة، قيمها مبثوثة عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وعبر أساليب الحياة اليومية في الطعام والشراب والكساء والمواصلات والهاتف والتلفاز ونظم التعليم وفرص العمل والمعرفة باللغات الأجنبية الهجرة إلى الدول الأجنبية للدول الصناعية" . ، ويتضح ذلك من التدخلات الخارجية بتغيير المناهج وعملية التعليم، واستخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية ، والتعليم عبر الإنترنت ، ولا بدّ من التشديد على التربية أي تربية الجيل القادم. فلاب من خلق جيل متماسكاً على أسس حضارية متينة لا يخيفنا مصيره كونه سيتحمل المسؤولية من بعدنا، ومن هنا تأتي ضرورة تطوير في المناهج التعليمية في المدارس و الجامعات؟ [21]

---

[20] (يسن ،السيد ،(١٩٩٨م) مفهوم العولمة ، ورقة بحثية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ، بيروت، ص 64

[21] عاطف السيد، (2000م) ، العولمة في ميزان الفكر ، دراسة تحليلية، فلمنج للطباعة، القاهرة ، ص 42

وتشكل العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد (الاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، والثقافية، والأيديولوجية)، كونها تشمل التدفقات المادية وغير المادية، وشبكات للتفاعل، فضلا عن أنساق للتنظيم، وكلها تؤدى إلى اختصار المكان والزمان، بحيث ينعدم أثر المسافة والمكان (الجغرافيا) ، وذلك بفضل ثورة الاتصالات التي باتت تمثل روح عصر العولمة وعمودها الفقري. ولا يمكن فهم تلك الثورة إلا بإدراجها في إطار أشمل هو الثورة التكنولوجية والعلمية أو ما يسميه الفن توفلر بـ "الموجة الثالثة" بوصفها نمطا حضاريا جديدا قوامه العلم والمعرفة. ، إلا أن المغزى المعاصر للعولمة يتمثل في أن المجتمعات البشرية أصبحت تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى العالم، وتتلقى العناصر المادية والرمزية نفسها، سواء تعلق الأمر بالثقافة وما تبثه وسائل الإعلام الدولية.

ولكن هناك عناصر لظاهرة العولمة توجد في ثلاثة مستويات متداخلة وهي:

- الاقتصاد :Economy فالعولمة هي الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها وهي ايدلوجيا مفاهيم اللبرالية الجديدة ، التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كأنموذج مرجعي ، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وهي تعد العالم بالرفاهية.
- السياسة :Politics وهي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية ، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ونهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية.
- الثقافية Cultural : وهي توحيد القيم حول المرأة والأسرة ، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس ، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر وإلى القيم وكل ما يعبر عنه السلوك [22]
- .(**ويدخل التعليم ضمن أهداف هذا العنصر**) ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم التركيز على جانب مهم من جونب العولمة وهو التعليم

ولقد فرضت العولمة نفسها على الساحة الدولية، ثم انتقلت إلى الساحة العربية بآثارها العميقة على الدول النامية في المجالات المختلفة، فقد فرضت علينا تحديات يتحتّم علينا أن نواجها بسرعة وفعالية لكي نلحق بركب الدول المتقدمة.

ومن هنا نرى أن العولمة حقيقة واقعية، وأنها قد ولدت لتبقى، ولا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عنها، كما أنه ليس من الحكمة مواجهتها بمنطق الرفض الصريح، بل إن الحكمة تقتضي أن نعظم أكبر قدر من إيجابياتها ، وأن نتجنب أكبر قدر من سلبياتها، فالتحدي الذي تواجهه البشرية هو كيفية إدارة العولمة وتحويلها إلى قوة إيجابية يستفيد منها كلّ سكان الأرض[23].

يواجه العالم العربي تحديات ضخمة في الفترة الحالية يجب أن نواجها بالعلم النافع والتطور الحاصل الذي يوفي بمتطلبات العصر ويسهم في مواكبة التطور الأكاديمي العلمي الذي تشهده الدولة والمنطقة ، ويكون قادراً على مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة وأثّرت على النواحي الثقافية والتعليمية كافة، وهناك "جانب آخر لتأثير

---

[22] شلوس ، ميجل ،(٢٠٠١ م) ، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد–دروس مستفادة من التجارب العالمية .مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة . ص ص 31 – ٣٣)

[23] Forest, J.J.(2002) : " Globalization Universities and Professors " Cambridge Review of International Affairs , Vol. 15,No.3,PP.435-450.

العولمة في التعليم العالي يتصل بالاتجاه إلى وضع نظام عالمي لتقويم المؤهلات ووضع نظم لتحديد المستويات التعليمية، ويضاف إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية عوامل أخرى ذات طبيعة سياسية تقوم على تجاوز الحدود الوطنية بتحديد السياسات العامة للتعليم واتخاذ القرارات التعليمية وبالتالي سيزداد دور المجتمعات المدنية والجامعية " ،فالعولمة لها انعكاسات مركبة علمية وتقنية وكذلك ثقافية، والخطورة كامنة بالأساس في التغيير الاجتماعي المصاحب للعولمة والذي يشمل القيم والعلاقات الاجتماعية، والهدف المضمر هو محاولة تنميط الثقافة وبالتالي تنميط المجتمع بشكل يخدم مصالح القوى المهيمنة".

من المؤكد أن ظهور العولمة يعود إلى مرحلة أبعد، وتحديدا في المرحلة الاستعمارية . غير أن الشكل الذي ظهرت به نهاية القرن العشرين ، وإيقاعها السريع في الانتشار ، بفضل اعتمادها على تقنية اتصالية متطورة، يعبّر عن تحوّل نوعي في نظام العولمة وفي استراتيجيتها. لذلك فإنه من غير الممكن حالياً تقديم إطار مفهومي شامل للعولمة، بل يمكن فقط الاكتفاء برصد بعض آثارها الدالة عليها ومنها:

- اقتصاد تتحكم فيه الشركات متعدّدة الجنسيات.
- تبادل تجاري غير متكافئ، في المجالين المادي والرمزي.
- تقليص أدوار الدولة القومية، .
- ثورة عارمة في مجال الإعلام والتربية والاتصال، والتعليم والتقنيات المرتبطة بها.
- شيوع ثقافة واتجاهات استهلاكية بشكل فاق كل المبالغات .

من هنا يتأتى دور المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها حيث تعد الأداة المنظمة لتحقيق رسالته وأهدافه وتحويلها إلى نماذج حية، وهي التي تحافظ على هوية الأمة بما تصنعه وما تعدّه من أجيال، فإما أن تكون تلك المؤسسات قلعة الأمة وحصنها الحصين ، وأن تعمل على تقوية جذورها وأسسها، لكي تقف على أرض راسخة ثابتة من القيم والمثل والمبادئ لأداء رسالتها في إعداد الأجيال المؤمنة العابدة المبدعة.

لا شكّ أن مرحلة العولمة التي يستهدفها العالم في الوقت الحاضر تحمل في طياتها تحديات تعكس آثاراً متعدّدة الجوانب تنعكس على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، وقد نجد انعكاساتها تأخذ جانبين منهما ما هو قائم حالي وما هو محتمل مستقبلي يرسم معالم الغد نتيجة إفرازات ظاهرة العولمة، كما توصف نتائجها وإفرازاتها ما بين السلبية والإيجابية.[24]

وإذا لم ننتبه في مدارسنا وجامعاتنا إلى ذلك فإننا نخرّج متعلمين يجيدون ممارسة كلّ شيء إلا كلّ ما هو أخلاقي. فالتربية يجب أن تكون قادرة بأدبياتها ومؤسّساتها على إلقاء الضوء والتأكيد على أهمية السلوك الأخلاقي المهني ضماناً لاستمرار قدرة العاملين في المجال على دعم مؤسّساتهم وتفعيل دورها في ظل الأزمات الاقتصادية أو الظروف المحلية المعوقة، أو الحملات الهجوم المغرضة.

2/1 : تحديات عولمة التعليم :

ويمكن القول تحديدا إن هناك تحديات مستجدة ناجمة عن عولمة التعليم كظاهرة جديدة تخلق بيئات ملائمة لممارسة الفساد.

2/1/1 : التحديات الخارجية :

[24] العلواني، طه جابر (2004م) ، أبعاد غائبة عن فكر وممارسات الحركات الإسلامية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، ص54.

هذا لا ينفي فكرة الترحيب بالتعليم الدولي ، ولكن مع رفض مناهج التربية العولمية ، لأنها مناقضة لقيمنا وأخلاقنا وتحرمنا من ميزة نسبية نتفوق بها عن الأخرين ، الا وهي مكارم الأخلاق النابعة من ديننا الحنيف ويمكن إجمال التحديات الخارجية للعولمة التربوية بما يلي:

- **التدخلات الخارجية في نظم التربية والتعليم.**

إن البرنامج الأجنبية الوافدة تبعد شبابنا عن الهوية والانتماءات الوطنية والقومية، كي تؤمن بنموذج العولمة

- **استهداف الهوية الثقافية: وذلك من خلال التحديات القديمة والمتجددة المتمثلة في (التبشير والاستشراق والاستغراب) والتي تتجدد باستمرار في صورها وأثوابها ووسائلها.. والتي منها:**
  - التسلل المتواصل لمفاهيم العولمة
  - الانبهار بثقافة الغرب [25]
- **المنح والمعونات الخارجية المشروطة :**

تمثل المنح والمعونات الخارجية المقدمة للجهات الحكومية أو الأهلية في الكثير من الدول العربية عامل ابتزاز وضغط وتوجيه لإنفاذ كثير من المخططات المشبوهة مما يجعل كثيرًا من الجمعيات الأهلية المدعومة من الغرب أداة لمحاربة التربية الإسلامية والعمل على طمس الهوية، فماذا تفعل المدرسة في جوّ تكثر فيه المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخدمية والأهلية ذات الأهداف المغرضة

- **مواجهة القيم العالمية في مناهج التعليم الدولية :**

تحاول منظمتا اليونسكو واليونيسيف دمج القيم العالمية في مناهج التعليم وترسيخ الأفكار الداعية للنظام العالمي الجديد في اتجاهين، الأول يتمثل في الجهود لوضع برنامج للشرق الأوسط في مجال التربية الشمولية، والثاني في برنامج للتنمية التربوية لدول حوض البحر المتوسط، والمشروع الأول تحت اسم التعليم الدولي " Global education".

2/1/1 : التحديات الداخلية:

- تبرز في ظل هيمنة العولمة كثير من التحديات الداخلية، وتصبح مواجهتها أكثر إلحاحاً على قائمة الأولويات، فالضعف الداخلي ينعكس ، كما أن جذور العولمة تتمدّد في التربة الرخوة للتربية ، لذلك يشكل الاستقرار التربوي القائم على فلسفة واضحة الضمان الحقيقي والطريق الآمن للخروج من متاهات العولمة وهيمنتها. ولقد تغيّر مفهوم التعليم تغيراً جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية التي تظللها العولمة وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية والنفوذ الإلكتروني، فمع سيادة نظام العولمة أصبح هذا التعليم ضرورة للأمن القومي وما يرتبط به من الجودة الشاملة إن أمتنا العربية والإسلامية تواجه اليوم ولسنوات قادمة تحديات كثيرة أخطرها التحديات التربوية التي في ضوئها مصير الأمة قوة أو ضعفاً، وتمثل في أحد جوانبها صراعاً ومقاومةً دفاعاً عن الاستقلال ضد التبعية.
- ويمثل واقع العولمة صدمة لإيقاظ الأمة ودفعها إلى التجديد والنهوض واضطلاعها بمسؤولياتها في مواجهة مخاطر العولمة والدفاع عن هويتها من التماهي والضياع. فالتعليم هو المدخل الفعلي

[25] الحسني، أحمد معاذ الخطيب وآخرون (2004م) ، ما لا نعلمه لأولادنا، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة،ص431 .

لمواجهة التداعيات السلبية للعولمة وامتلاك رؤية واضحة لبناء إنسان متجدد قادر على فهم العولمة ومواجهتها، ولا سبيل لمواجهة العولمة إلا بالتربية [26]

3-القسم الثالث مداخل معاصرة للفساد في مؤسسات التعليم (رؤية دولية) .

الفساد مشكلة عالمية ولكنها لا تخضع لوصفة علاجية عامة وتركز الورقة على مجالات خبرة (دولية) متعددة ليوفر تقييماً شمولياً للحالة الراهنة للفساد في قطاع التعليم والظروف التي تحدد فاعلية جهود مجابهة الفساد..

و الفساد في قطاع التعليم مسألة حياة أو موت، سواء أكان ذلك في البلدان النامية أو تلك المتقدمة .و تصبح حياة الناس في خطر على يد الأطباء والمهندسين ضعيفي التدريب ولكنهم يحملون" تراخيص جيدة"، وكذلك الأمر بالنسبة للباحثين الفاسدين في المؤسسات الأكاديمية الذين يقدمون مخرجات متحيزة ومزورة إلى الرصيد العلمي .وبذا لا يكون منع الفساد في قطاع التعليم وملاحقته مجرد مسألة نزاهة بل كذلك ضمانة أساسية لتنمية مستدامة . [27]

يتمثل الدافع لعمل هذه الورقة بالقناعة المبنية على البراهين بأننا بحاجة إلى تعليم وبحث أكثر وأفضل لنستأصل الفساد من التعليم والبحث ، وعلى الرغم من التحديات والمخاطر التي تواجه قطاعات التعليم في الحاضر، فإن الخدمات التي تقدمها تبقى أقوى الأدوات لتفكيك بنى وثقافات الفساد. وسوف نعرض لأهم مداخل الفساد في التعليم علي المستوى الدولي استنادا إلي تقرير الشفافية الدولية الصادر عام 2013م ، منها التعليم في الظل ، وحالة المنافسة بين مؤسسات التعليم ، والتعليم العابر للحدود ، وأخيرا الحالة التقليدية للهيكلة التنظيمية و للوائح الجامعية نعرضها علي النحو التالي :

2/1 : تعليم الظل : Shadow Education / Hidden Education

مصطلح" تعليم الظل "يستخدم على نطاق واسع لوصف التعليم الخاص في السياق الأكاديمي، الذي يتم اللجوء إليه دعماً لدراسة المقررات الدراسية العادية في التعليم النظامي .يوصف بأنه" ظل "لأنه يحاكي النظام المدرسي لتعليم الظل تاريخ طويل في أغلب مناطق شرق آسيا، في حين أن اليابان على سبيل المثال، شهيرة بما يُعرف ب" الجوكوس ."انتقل تعليم الظل الآن إلى جميع مناطق العالم .بالإضافة إلى مراكز الدروس الخصوصية ، في التعليم قبل الجامعي والجامعي على السواء. يفترض المراقبون غير المتخصصين بشكل عام أن التعليم الخصوصي يخصص للطلاب غير المجتهدين الذين يحتاجون إلى مساعدة إضافية لكي يصبحوا على نفس مستوى زملائهم . لكن الأكثر شيوعاً هو التعليم الخصوصي للطلاب الذين يحسنون الأداء بالفعل في مدارسهم لكن يرغبون في البقاء على القمة بدافع المنافسة .أثناء العقدين الأخيرين اتسع تعليم الظل إلى حد كبير في جميع مناطق العالم ، إنه جزء بسب تبادل الأدوار المتوقعة من الدولة والقطاع الخاص ، لابد من إيلاء صناع السياسات لمزيد من الانتباه لتعليم الظل، بدءاً بالتعرف بشكل أوضح على تداعياته على التنمية الاقتصادية

[26] نصار، سامي محمد (2005م) ، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.ص 179.

[27] Walter Feinberg), and Jonas Soltis,(2010), School and Society (New York) Teachers College Press,' (Washington, DC: World Bank, at:, http://web.worldbank.org

والاجتماعية والتعليمية، ووضعه ضمن الصلات المحتملة بالفساد .ما زال تعليم الظل ظاهرة كبيرة في شرق آسيا، بما في ذلك هونغ كونغ واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان.[28]

2/2 : حالة المنافسة : Competition Case

في جميع الميادين الاجتماعية، ولكن تحديداً في العلوم والتعليم العالي، ينظّم السلوك الأخلاقي بواسطة الأعراف الجماعية .وعندما تتآكل أعراف السلوك الجماعية ، وستبرز أخطار السلوك غير الأخلاقي .حتى الأفراد المبدئين قد يبررون خرق قيمهم الخاصة عندما يرون الأفعال العدائية أو غير الشريفة تنتشر، ويدعّون أنهم ببساطة ليس بوسعهم مواجهتها .في الجامعة ، تكون الضغوط الجديدة التي تعيشها الهيئات التدريسية أحياناً مناقضة للقيم التقليدية للمهنة الأكاديمية .ويمكن أن يقود الغموض الناتج عن الفشل ويعطي ترخيصاً للسلوك غير الأخلاقي في السنوات الأخيرة، أخذ التنافس في التعليم في التصاعد يفترض أحياناً أنه يلعب دوراً إيجابياً في تحفيز التميز .ولكن التنافس يمكن أن يكون سيفاً ذا حدّين .وقد أظهر العديد من الدراسات أن مناخ العمل التنافسي يزيد من احتمالية السلوك غير الأخلاقي. عندما يكون هذا المناخ حاضراً في التعليم ، تقود الضغوط من أجل أداء العاملين أحياناً إلى عبور الخط إلى إساءة استخدام السلطة من أجل الكسب الخاص[29].

كان للعمل الأكاديمي الموجه نحو الربح إلى زيادة مستويات التنافس بين الهيئات التدريسية في التعليم العالي .ويرى الأكاديميون العلماء تحديداً ميادينهم كمجالات تنافس بشكل متزايد، ويعزون أحياناً سوء السلوك إلى الضغوط المرتبطة بذلك وتشترك جميع مؤسسات التعليم العالي في بيئة تنافسية من أجل:

- تنويع مواردها،
- حشد الموارد بطريقة أكثر فاعلية
- توليد موارد إضافية من الموارد التقليدية
- تقليص النفقات على الخدمات والبرامج التي ليس لها مبررات كافية .

وحتى في تلك البلدان الأوروبية الغربية التي تستمر فيها الدولة في محاولة تقديم تعليم عالٍ بدون تكلفة خاصة نجد البيئة التنافسية متلازمة لا مناص منها في حقبتنا هذه.[30]

2/3 : التعليم العابر للحدود : Trans boundary Education

يشكّل الحراك الطلابي الدولي، البعد الرئيسي في التعليم العالي العابر للحدود، بشكل كبير في العقود الأخيرة . في العام 2009 كان هناك 3.7 مليون طالب خارجي على مستوى العالم، تقريباً ثلاثة أضعاف العدد قبل ثلاثين عاماً، تستضيف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، نحو 80 % من الطلبة المبعوثين، على

28 Mark Bray, Confronting the Shadow Education System,(2009),: What Government Policies for What Private Tutoring? (Paris: UNESCO available at: www.unesco.org/iiep/eng/publications/recent/abstracts/2009/Bray_Shadoweducation.htm

29 Stéphan Vincent-Lancrin (ed.), Cross-Border Tertiary Education(2007): A Way towards Capacity Development 3 Paris: OECD and World Bank, UNESCO available at: www.unesco.org/iiep/eng/publications/recent/abstracts/2009/Bray_Shadoweducation.htm

30Stéphan Vincent-Lancrin, (2009),: Trends and Perspectives', in Vincent-Lancrin and Kärkkäinen.pp. 63–88

مستوى العالم، مع نسبة الثلثين) 67 %(من الطلبة الخارجيين الذين يدرسون في دول المنظمة يأتون من دول ليست أعضاء في هذه المنظمة .

في السنوات الخمسة عشر زاد الحراك الدولي للبرامج والمؤسسات، وبشكل ملاحظ مع توسع في ما يعرض تعليمياً في آسيا والشرق الأوسط .بينما يمثل هذا النموذج نسبة محدودة فقط من التعليم العابر للحدود، إلاّ أنه ابتكار مهم يمكن أن يؤشر لبداية مرحلة تحوّل طويلة الأمد في التعليم العالي.

يلعب حراك البرامج ذو الطابع التجاري الآن دوراً مهماً في منطقة آسيا–المحيط الهادئ، حيث يأخذ بشكل رئيسي شكل التوأمة أو الحصول على الامتيازات .وكجزء من الامتياز، يتم تفويض مقدم خدمة محلي من قبل مؤسسة خارجية لتقديم أحد برامجه التعليمية كلياً أو جزئياً .في برنامج التوأمة، يلتحق الطلبة بمقدم الخدمة التعليمية ويتبعون برنامجاً خارجياً، ويعطى جزء من التعليم في البلد الأصلي للطلبة والجزء الآخر يتم تكميله في البلد الأصلي للمؤسسة .ليست جميع برامج التوأمة تجارية في طبيعتها .مثلاً، تقدم الحكومتان الماليزية واليابانية دعماً حكومياً للطلبة الماليزيين للدراسة في اليابان في إطار اتفاقيات توأمة. وعلى المستوى العالمي، أكثر بلدين نشاطاً في هذا المجال هما المملكة المتحدة وأستراليا، حيث يلتحق نحو 300000 طالب في برامجهم العابرة للحدود، في آسيا غالباً[31]

الحراك المؤسسي هو تأسيس حرم جامعي من قبل الجامعة في الخارج .كان هناك 200 حرم خارجي للتعليم الجامعي حول العالم في العام2011 ، 9مقارنة ب 82 في العام 2006.10 مثلاً، مع العام 2011 كان لجامعة نوتنجهام في إنجلترا أحرام جامعية في الصين وماليزيا .ولجامعة موناش في أستراليا أحرام جامعية في ماليزيا وجنوب إفريقيا .ولجامعة نيويورك 11 حرماً جامعياً في الخارج أحدها في شنغهاي .تتم دعوة العديد من المؤسسات هذه الأيام من قبل حكومات لتكون جزءاً من" محاور تعليمية وطنية ، يشمل الحراك المؤسسي تأسيس مؤسسات تعليمية جديدة(غير مرتبطة بالمؤسسة الأصلية أو مشغّلة من قبلها)إضافة إلى الاكتساب الكامل أو الجزئي لمؤسسة في الخارج تمتلك مجموعة International Universities المسجلة في الولايات المتحدة أكثر من 50 جامعة (ربحية في 21 بلداً في أربع قارات. بالنسبة وقد تواجه ثلاثة مجالات محددة في التعليم العالي العابر للحدود أخطار فساد عالية :

- الاعتراف بالشهادات .
- استعمال وكلاء لاستقطاب وتسجيل طلبة دوليين.
- وتأسيس برامج ومؤسسات في الخارج .

1- الاعتراف بالشهادات : قد يؤدي الافتقار لقواعد واضحة للاعتراف الدولي بالوثائق إلى أشكال متعددة من الفساد، إما بسب تدخّل الأبعاد التقديرية الزائدة في الاعتراف بالشهادة، أو نتيجة الصعوبة في التحقق من مصداقية الشهادة

2- وكلاء التعاقد : ويمثل ظهور جهات تعمل كوسطاء في السوق للتعليم العالي العابر للحدود – وتحديداً الوكلاء –كذلك خطرَ فسادٍ جديداً .وقد أصبح الوكلاء بشكل متزايد مهمين في استقطاب طلبة دوليين لجامعاتهم . فإنهم قد يسلكون الطرق القصيرة للحصول على الربح إعطاء معلومات غير دقيقة حول ما يتوقعه الطلبة من دراستهم العليا، مما يؤدي بالطلبة إلى تقديم طلبات إلى كليات لا تلبي حاجاتهم

[31] Grant McBurnie and Christopher Ziguras, Transnational Education (2007): Issues and Trends in Offshore Education, London: Routledge Falmer, pp 111-112

3- تأسيس البرامج والمؤسسات في الخارج : خطر الفساد الثالث الجدير بالملاحظة يرتبط بحراك البرامج والمؤسسات الخارجية .قد يقود الافتقار إلى الشفافية أو وجود السلطة التقديرية الكبيرة في شروط تأسيس حرم فرعي أو فتح برنامج في الخارج إلى ممارسات فاسدة .بينما طورت العديد من البلدان شفافية معايير ومنهجية تأسيس البرامج والمؤسسات.[32]

2/4 : الحالة التقليدية للهيكلة التنظيمية و للوائح الجامعية :

Traditional of organizational structure & University regulations

في جميع الميادين الاجتماعية، ولكن تحديداً في العلوم والتعليم العالي، ينظّم السلوك الأخلاقي بواسطة الأعراف الجماعية .وعندما تتآكل أعراف السلوك الجماعية ، وستبرز أخطار السلوك غير الأخلاقي حتى الأفراد المبدئيين قد يبررون خرق قيمهم الخاصة عندما يرون الأفعال العدائية أو غير الشريفة تنتشر، ويدعّون أنهم ببساطة ليس بوسعهم أن يكون شرفاء في التعليم ، تكون الضغوط الجديدة التي تعيشها الهيئات التدريسية أحياناً مناقضة للقيم التقليدية للمهنة الأكاديمية .ويمكن أن يقود الغموض الناتج إلى خيبة أمل بسهولة ويعطي ترخيصاً للسلوك غير الأخلاقي[33]، وهذه الحالة التقليدية للوائح الجامعية ، تعد مناخا داعيا للفساد من خلال مجموعة من الأسباب المنتشرة في غالبية الجامعات .

2/4 /1 : الصراع المهني : Professional conflict

يمكن للتنافس أن يؤثر على مدركات الأكاديميين لما هو أخلاقي وما هو ليس أخلاقياً .في إحدى الدراسات، مثلاً، طلب من باحثين مبتدئين في ميادين مختلفة أن يقدروا الآثار الأخلاقية لمواقف حياتية حقيقية .كان أداء أولئك العاملين في العلوم الصحية أسوأ بكثير من أولئك العاملين في ميادين أقل تنافساً .ووجدت دراسة أخرى للأكاديميين في أكثر 100 جامعة تعمل بكثافة في الأبحاث في الولايات المتحدة أن السلوك غير الأخلاقي(المعترف به ذاتياً)في علوم الحياة كان أكثر حدوثاً في الميادين العالية التنافس تؤكد هذه النتائج أن الضغط من أجل الأداء يؤثر على احتمالية مشاركة الهيئات الأكاديمية في السلوك غير الأخلاقي كطريقة لحماية قدرتهم التنافسية .في ضوء هذه النتائج، على إدارات الجامعات والاتحادات المهنية أن لا تفترض، عندما يسعون إلى تحفيز التنافسية بين الباحثين، أن التنافس يؤدي إلى نتائج مرغوبة.[34]

2/4 /2 : عدم التوازي بين التدريس والبحث العلمي

Non parallelism between teaching and research

في العقدين الأخيرين حظي البحث بأولوية على التدريس في العديد من بيئات العمل الأكاديمي ولكن، في حالات كثيرة، لا تمتلك الهيئات الأكاديمية مجالاً للقيام بكل من توليد معرفة جديدة وتخصيص وقت

---

[32] Jane Knight, 'Three Types of Education Hubs – Student, Talent and Knowledge,(2011): Are Indicators Useful or Feasible .)London: Observatory on Borderless Higher Education pp 92-93

[33]Sheila Slaughter and Larry Leslie, Academic Capitalism,(1997): Politics, Policies, and the Entrepreneurial University.)Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp 29-31

[34] Ernst Fehr and Klaus Schmidt, 'The Economics of Fairness, Reciprocity and Altruism,(2006),: Experimental Evidence and New Theories', in 5/ Serge-Christophe Koln and Jean Mercier (eds.), Handbook of the Economics of Giving, Altruism and Reciprocity, vol. I/.Amsterdam: Elsevier ,pp. 615-691

للتدريس، ولا يستطيعون أحياناً أن يحققوا التوقعات بشكل واقعي ،على سبيل المثال، عند تطبيق عملية بولونيا في أوكرانيا، طلب من الهيئات الأكاديمية أن يزيدوا إنتاجهم ، البحثي دون أي تغيير تحفيزي في أعبائهم التدريسية أو رواتبهم .اعترف البعض بأنهم استجابوا للمتطلبات ،المتضاربة عن طريق إنتاج أبحاث مزيفة أو عديمة القيمة .وأشارت تقارير أخرى إلى أن العديد غيرهم لجأوا إلى الفساد، مثل طلب رشاوى من الطلبة، أو تقديم دروس خصوصية غير ضرورية ولكنها مربحة أدى بروز التصنيفات العالمية وفكرة وجود" جامعة بدرجة عالمية" مكثفة البحث إلى وضع الإنتاجية البحثية في أعلى سلم الأولويات، يصبح الضغط من أجل مزيد من البحث الأعلى جودة أرضية خصبة للفساد.[35]

3/ 2/4 : مكافآت غير متناسبة :Disproportionate Rewards

المكافآت غير المتناسبة للنشر عالي الأثر تأتي نتيجة من اتجاه واسع في التعليم العالي نحو المكافآت الخارجية على الأداء ، وباعتراف الحكومات ووكالات التمويل بالدور الحاسم للتعليم العالي في التنمية القومية. قد يقوّض الاستعمال غير المتوازن للمكافآت القائمة على الأداء الخارجي قوى الدافعية التي تحرك الأكاديميين لخدمة الصالح العام بدلاً من المصالح الخاصة .مع معرفة الأخطار الأخلاقية المرتبطة بالاعتماد غير المتناسب على الدوافع الخارجية، على صناع القرار وإداري البحث أن يعترفوا بالدوافع الداخلية كما الدوافع الخارجية للهيئات الأكاديمية ويعتنوا بها .يستغل النهج المتوازن الفائدة المثبتة للدوافع الداخلية 28 ويتجنب الفخ المنافق المتمثل بطلب النزاهة وفي الوقت نفسه المكافأة على المخرجات بأي ثمن.

4/ 2/4 : عدم الإنصاف في بيئات العمل :Inequities in work environments

من المعروف أن السلوك الأخلاقي مرتبط بإدراك العدالة الإجرائية :الإنصاف في العمليات لاتخاذ قرار توزيع الموارد .عندما يكوّن الناس صورة بأن هذه العمليات غير منصفة، فإنه من المرجح أن يقابلوا ذلك بالاشتراك في سلوكيات غير أخلاقية. في الولايات المتحدة، ارتفعت مدركات عدم الإنصاف في أماكن العمل الأكاديمية في العقود الأخيرة مع ارتفاع الاعتماد على تعيينات المساعدين والتعيينات في مسار العمل غير المثبّت .يواجه العاملون بعقود محدودة المدة ظلماً في الراتب، وأماناً وظيفياً محدوداً إن كان موجوداً أصلاً، وفرص تقدم أقل مقارنة بزملائهم في مسار العمل المثبّت .يحصلون على دخل أقل من زملائهم في المسار المثبّت بنسبة 22 % إلى31 % ، وينظر إليهم أحياناً كقوة تدريس من الدرجة الثانية.

5/ 2/4 : تركز السلطة مع عدم كفاية الضوابط والمعايير: Power Centralization

حدث في العقدين الماضيين تحوّل سريع في توزيع السلطة في أنظمة التعليم العالي حول العالم .وقد أدى ذلك إلى مستويات تركز في السلطة تقاوم الضوابط والمعايير البناءة، خالقة بذلك فرصاً للفساد.

كلما تعرصت الجامعات لضغوط متزايدة لتغذية النمو في" اقتصاد المعرفة"، تواجه أعراف مشاركة الهيئات الأكاديمية في الإدارة تحديات متعلقة بطلبات زيادة الكفاءة والاستجابة للسوق 39 .مثلاً، شهدت عدة بلدان أوروبية، مثل الدنمارك وهولندا والمملكة المتحدة، تركيزاً في القوة التنفيذية في يد الفريق الإداري على حساب الأجسام الأكاديمية التقليدية .قامت إصلاحات متعددة في العقدين الماضيين، في كل من أوروبا

[35], Samuel Bowles, Robert Boyd and Ernst Fehr(2005.), Moral Sentiments and Material Interests. The Foundations for Cooperation in Economic Life (Cambridge, MA: MIT Press, pp 151–193.

والولايات المتحدة، على افتراض أن الجامعات يمكن أن تخدم احتياجات الاقتصاد بصورة أفضل إذا وضع المزيد من الكفاءات في أيدي الإداريين ، لقد زاد هذا التحول المخاوفَ حول السلطة المفرطة للإداريين وحول تهميش الهيئات الأكاديمية أدت موجة من قضايا الاختلاس التي ضمت إدارات عليا في الولايات المتحدة إلى الكشف عن احتمال عدم قيام الترتيبات الجديدة بوضع ضوابط ومعايير غير كافية على التنفيذيين المتنفذين في الجامعات . [36]

4 – القسم الرابع : الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد : (تجارب دولية معاصرة)

هناك مداخل ومبادرات مهمة تستخدم لمعالجة موضوع الفساد في التعليم العالي .من زيمبابوي إلى فنلندا، أكثر من 90 بلداً تمتلك الآن قوانين تسمح بالشفافية ، للجمهور النفاذ إلى المعلومات من المؤسسات العامة .إلاّ أنه يمكن أن يكون" أداة فعّالة للحصول على حقوق أخرى "وأن يؤسس بنى مؤسسية للمصداقية . ويقدّر تقرير الفساد العالمي (2013م) .

– أن هناك إمكانية لتخفيض الفساد في التعليم العالي إذا أصبحت الجامعات أكثر شفافية فيما يتعلق باتخاذ قراراتها الداخلية.

– يعتبر نظام ضمان الجودة أساسياً في معالجة الفساد في التعليم العالي، ولكنه هو الآخر يمكن أن يحتاج إلى ما يسمي توكيد الجودة .ويمكن أن تتضمن عملياته الاعتماد، والتقييم(الحكم على الأداء المؤسسي)، والتدقيق (التدقيق على الإجراءات لضمان معايير تقديم الخدمة و/أو المخرجات)، والإقرار(إصدار شهادات موافقة على البرامج الدراسية)، والترخيص(السماح بالبدء بالعمل)، والاعتراف(الاعتراف بالمكانة المؤسسية .)

–ويفصّل تقرير الفساد العالمي الطرق التي يمكن من خلالها الحكم فيما إذا كانت أجسام الاعتماد تخدم الصالح العام.

–ويحدد تقرير الفساد العالمي مكونات الحوكمة الجامعية التي يمكن أن تجابه الفساد .ويتضمن ذلك النزاهة في تقديم خدمات التعليم(مقيمة ومراجعة بقواع خارجية للجودة) ، والأمانة في الحصول على الموارد المالية واستعمالها(مقاسة بالتدقيق الخارجي وعمليات العناية الملائمة .)ويتم ذكر عملية اختيار القيادة الجامعية

– ويوصي التقرير باستخدام عملية اختيار مبنية على المنافسة المهنية .ويذكر كذلك أن الجامعات يجب أن تحكم بمجالس أمناء مستقلة .ويتم ذكر أربعة مجالات للاستقلالية، التي يجب أن تشكّل القاعدة: الاستقلالية التنظيمية، واستقلالية عملية اختيار الهيئات، والاستقلالية المالية، والاستقلالية الأكاديمية. تجرم الفساد الجامعي .[37]

– **تخضع عملية اختيار الوسيلة المناسبة لبعض المبادئ أو المتطلبات التي يجب أن يأخذها المدير في الحسبان حتى تكون الوسيلة فعالة ، ومن أهم هذه المبادئ :–**

[36] Judith Gappa, Ann Austin and Andrea Trice, Rethinking Faculty Work(2000),: Higher Education's Strategic Imperative, San Francisco: Jossey-Bass, pp. 437–461

[37] Marcus Powell, 'Rethinking Education Management Information Systems :(2006) : Lessons from and Options for Less Developed Countries',)Working Paper no. 6 (Washington, DC: info, pp 331–332.,

- أن تكون الوسيلة مناسبة لطبيعة العمل واحتياجات الإدارة وأن يكون سهلا واضحا بحيث يفهمه المدير الذي يستعمله ومن يطبق عليهم من المرؤوسين .
- أن تعنى الوسيلة بوسائل العلاج والإصلاح، وذلك لأن النظام السليم للرقابة هو الذي يكشف الأخطاء والانحرافات ويبين مكان حدوثها ومن المسئول عنها، وما الذي يجب عمله لتصحيح الأوضاع.
- أن تنجح الوسيلة في الإبلاغ الفوري عن الانحرافات ، بل إن نظام الرقابة المثالي يعمل على الكشف عن الأخطاء قبل وقوعها.[38]
- أن تنجح الوسيلة في توجيه سلوك الأفراد ، لأن النتائج المستهدفة من الرقابة لا تصبح ذات فاعلية إلا عند تأثيرها في سلوك الأفراد (فجرس الإنذار بالحريق لا يطفئ النار ، وإنما يساعد ذلك في استجابة شخص لهذا الإنذار بشكل أو بآخر).
- ينبغي أن لا تقتصر الرقابة على النتائج سهلة القياس مثل صرف جميع المستحقات ، وإنما يجب أن تشمل الرقابة حتى النتائج غير سهلة القياس مثل الخدمة في مستشفى أو مصرف ، وذلك بالعمل على صياغة معظم الأهداف في شكل قابل للقياس وإخضاعه للرقابة .

3/1 : نظم المعلومات : وسيلة لإنجاز الشفافية

تعتمد استدامة نظام معلومات إدارة التعليم على عاملين أساسيين متصلين بأحدهما الآخر . الأول هو السعة/القدرة – في إشارة إلى فعالية أداء الأفراد والعمليات والتكنولوجيا .يكون أداء نظام معلومات إدارة التعليم في أفضل أحواله عندما تكون المدخلات بسيطة قدر الإمكان والمخرجات المتوقعة واقعية في المراحل الأولى للتنفيذ المطلب المسبق الثاني لاستدامة وكفاءة النظام هو الطلب .يدفع الفاعلين الخارجيين – الشركاء الدوليين أو المانحين – بشكل عام باتجاه التنفيذ بما أنهم وحدهم في الغالب قادرون على الوفاء بمستوى القدرة/السعة العالي والصيانة المطلوبين .ما إن يقوم المنفذون الخارجيون بتقليص مشاركتهم، يصبح من الصعب الحفاظ على إحساس السلطات بتملك النظام أو بتواجد الطلب على نظام معلومات إدارة التعليم داخل الدولة [39]

إن نظام المعلومات الضعيف – أو نقص المعلومات عموماً – يقوض الشفافية وصناعة القرار بناء على الأدلة المتوفرة .عندما يكون أداء نظام معلومات إدارة التعليم بطريقة تجعل نتائجه سليمة ومتاحة للمستخدمين، سواء من خلال الإنترنت أو في قالب مطبوع، يصبح التعليم أكثر شفافية .غير أن قلة من البحوث هي التي أجريت من أجل فهم ما إذا كانت نظم المعلومات تستخدم بشكل نشط تحديداً من أجل زيادة الشفافية، وما إذا كان يمكن استخدامها في مكافحة الفساد في التعليم[40].

إن تمرير تحويلات مالية ضخمة إلى التعليم ، بما في ذلك مساعدات دولية ، يخلّف نظام التعليم هشاً في

---

[38] **أبو بكر، مصطفى ،(2003م) التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية،. ص 79.**

[39] UNESCO, 'Youth and Skills (2012): Putting Education to Work', technical note (Paris: UNESCO, ، ص 118 .

[40] Luis Crouch, Mircea Enache and Patrick Supanc, 'Education Management Information Systems (EMIS)((2001): Guidelines for Design and Implementation', TechKnowLogia, vol. 3,pp 411-412

مواجهة احتمالات الفساد، ولقد مكّن تحليل البيانات الموثوقة من صناع السياسات ، المهتمون بالإصلاح كشف العديد من الثغرات في نظام التعليم ، وهي بالأساس تعد رواتب المعلمين من المجالات التي تُولى الاهتمام في سياق تحسين النزاهة، بما أن هذه الفئة هي الأكبر بين فئات الرواتب الخاصة بأجور القطاع العام في الدول منخفضة الدخل .ولقد استخدمت بعض الدول نظام معلومات إدارة التعليم في إعداد سجلات بملفات العاملين تشتمل على معلومات عن نوع الموظف الاجتماعي، ومستوى خبرته، والمناصب السابقة والأجر[41]

3/2 : الجودة ضمانا للنزاهة الأكاديمية (توكيد الجودة ضمان الجودة) :

- على الرغم من أنه من الصعب معرفة المدى الكامل للمشكلة، يلاحظ الخبراء في هذا المجال تزايداً مستمراً في ورش الشهادات، ما يزيد عن 1000 معمل كانت تعمل في شمال أمريكا في عام 2011، ونحو 600 في أوروبا، و 800 إضافية تعمل من أماكن مخفية حول العالم .وقد تكون زيادة ال 48 % في عدد المعامل في 2011 عن عددها في السنة التي سبقت مرتبطة بالأوقات الاقتصادية الصعبة، بالنسبة لأصحاب العمل، فإن الانتشار الواسع للشهادات المزيفة يتطلب فحص خلفية المؤهلات التعليمية للمستخدمين المستقبليين أسهمت بعض المبادرات في العقد الماضي في تأكيد معايير عالية لضمان الجودة .وكان تأسيس اتحادات إقليمية وعالمية في ضمان الجودة أحد التطورات المهمة .[42]
  - الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة،
  - الاتحاد الأوروبي لضمان الجودة في التعليم العالي،
  - القائمة الأوروبية لضمان الجودة

وسائل مهمة للحفاظ على المعايير العالية في ضمان الجودة .تصبح هذه الاتحادات، التي تقوّم وتؤكد أن هيئات ضمان الجودة من أعضائها تفي بالمعايير الراسخة، ضرورة لأجسام الاعتماد .وقد تم وضع مواضيع الفساد والاحتيال على الأجندة السياسية بمبادرات مقدمة من مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة، واليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . تعتبر هذه المبادرات الحكومية، ومعها الاهتمام المتزايد من مزودي ضمان الجودة لتقوية المهنة، خطوات مهمة إلى الأمام .[43]

لقد أدى الطلب العالمي على التعليم والتدريب إلى رفع الإمكانات الاقتصادية للتعليم العالي وإلى توسع هذا التعليم .وبرز في تقديم التعليم العالي، دور القطاع الخاص، بهدف الربح، والخدمات عبر الحدود، والتعلم عن بعد المبني على الإنترنت .وقد خلق بروز هذه النماذج المتغيرة في تقديم التعليم العالي تحديات تتعلق بضبط الجودة الطريقة الوحيدة لتقدير وضع المؤسسات الجديدة منها .يساعد ضمان الجودة الخارجي– أي تنوع من الإجراءات والعمليات التي تستخدم للرصد والمراجعة من الخارج – ويثبط ممارسات الاحتيال والفساد التي تهدد

---

[41] HyeJin Kim, Annabette Wils, Kurt Moses(2010), 'Seeing the Reconstruction of Primary Education in Southern Sudan through EMIS 2006–2009', background paper (Washington, DC: Education Policy and Data Center,pp91–93

[42]; John Brennan and Tarla Shah, Managing Quality in Higher Education , 2000): An International Perspective on Institutional Assessment and Change (Maidenhead: Open University Press, p149.

[43]David Dill and Maarja Beerkens (eds.), Public Policy .)for Academic Quality(2010): Analysis of Innovative Policy Instruments (Dordrecht: Springer,p88

التعلّم، من بين آليات ضمان الجودة المختلفة، يعتبر الاعتماد من أكثرها ملاءمة لمعالجة الفساد، حيث إنه يحدد معايير دنيا معينة ويحافظ عليها .علاوة على ذلك، يعالج الاعتماد التدويل المتزايد للتعليم العالي، حيث تعزز المعايير الدنيا شفافية البرامج والمزودين وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمنح الاعتماد المكانة، والشرعية، والملاءمة[44]

جزء من هذه الشرعية يأتي من العملية، التي تتطلب التقويم تقوم به المؤسسة التعليمية وفقاً لمعايير محددة سلفاً وتخدم عملية الاعتماد في :

- ✓ التأكد من وجود حد أدنى من المعايير الأكاديمية (بيئة تعليمية وتعلمية، ومؤهلات الهيئة الأكاديمية، والمناهج، إلخ)،
- ✓ التأكد من ملاءمة البرامج الدراسية المطلوبة لوظائف محددة في سوق العمل.
- ✓ تزويد الحكومات ووكالات التمويل بمعلومات للتأكد بأن المنح والقروض توزع على طلبة يلتحقون ببرامج عالية الجودة

3/3 : الحوكمة لضمان الشفافية والنزاهة معا .

ظهر مفهوم حوكمة الجامعات في الآونة الأخيرة ليعبر عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مؤسسة الجامعة ، تلك الأزمة التي تتمثل في أن هناك إدارات جامعية في بعض بلدان العالم الثالث ، تعاني من نقص شديد في تمويل العملية التعليمية وضعتها السلطة التنفيذية ، وهو ما يعزز استمرار ثقافة العزوف عن المشاركة في الأنشطة العلمية والبحثية ، سواء داخل الجامعة أو خارجها، كما يضعف تطور الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية المفترض فيها أن تعيد صياغة التوجهات الثقافية والمعرفية والعلمية للمجتمع.[45]

وتهدف فكرة الحوكمة إلى وضع كافة الأطراف أمام مسؤولياتهم، وما يعنينا في هذا المقام هم الباحثون في علاقتهم بالإدارة وبأعضاء هيئة التدريس ، لأن الجامعات بنيت من أجل تقديم الخدمة التعليمية لهم وإعدادهم على المستوى الفكري والمعرفي للمستقبل، وهم من يتأثر بشكل مباشر بكل القرارات التي تصدرها الإدارات الجامعية أو المجلس الأعلى للجامعات أو وزارة التعليم العالي ، وهذا الوضع يحتاج إلى تصحيح بحيث يكون للطلاب الحق في المشاركة في صياغة سياسة إدارة الجامعة ، وهو ما ينعكس علي علاقة الباحث بالمشرف العلمي علي الرسالة أو البحث العلمي ، وهذا هو مضمون عملية حوكمة الجامعات التي تحتاج إلى مراجعة وتصحيح المسار من أجل إنجاز حقيقي للبحث العلمي ، وأوصّت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قامت بها منظمة اليونيسكو ، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، في عصر العلم والمعرفة إبان الألفية الثالثة، بضرورة الأخذ بعدد من التوجهات والسياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير الأداء في ظل تراجع التمويل الحكومي وتنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي. [46] ، ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد

---

[44] International Institute for Educational Planning: (2006),,'Guidebook for Planning Education in Emergencies and Reconstruction Paris: IIEP, Chapter 24, p. 71, available at :: www.iiep.unesco.org/fileadmin/user_upload/Cap_Dev_Technical_Assistance/pdf/Guidebook/Guideboook.pdf

[45] ,Kurt Larsen and Keiko Momii (eds.), Quality and Recognition in Higher Education (, 2004): The Cross-Border Challenge (Paris: OECD,.p. 19

[46]Eyal Ben Cohen and Rachel Winch, Diploma and Accreditation Mills ,(2011),: New Trends in Credential Abuse,)Bedford: Verifile and Accredibase ,p. 5

حرصت عديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة اليونسكو .

يتم تطبيق الحوكمة وفق معايير توصلت إليها منظمة اليونسكو وتتمثل في:

- ✓ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة العملية التعليمية ، وخاصة التعليم ما بعد الجامعي
- ✓ يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات التعليمية كلا من تعزيز شفافية البحوث العلمية وكفاءتها، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين إدارة الجامعة و السلطات الإشرافية والمختلفة.
- ✓ حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية ، في تلك الثورة المعرفية العالمية .
- ✓ المعاملة المتساوية بين جميع المشرعات البحثية علي مستوي البحث العلمى الوطني :.
- ✓ دور الاشراف العلمي وحقوقه في استخدام الأساليب التقويمية الحديثة والمصاحبة للثورة المعرفية
- ✓ الإفصاح والشفافية : وتتناول الإفصاح عن المعلومات والإفصاح عن حقوق الملكية الفكرية عند التوثيق .
- ✓ تحديد وتجديد مسئوليات المجلس العلمي في وزارات التعليم العالي و البحث العلمي للمراجعة الدورية لإنجازات البحث العلمي وتقويمها سنويا .[47]

- توجد حالياً نماذج متنوعة من نماذج الحوكمة قيد_التطبيق حول العالم، بمستويات متفاوتة من السلطة الحكومية والمركزية .
- على أحد الطرفين لهذا التنوع هناك بلدان مثل أذربيجان، ومصر، وإندونيسيا، وماليزيا، حيث تكون الجامعات العامة إما وكالات لوزارة التربية أو شركات مملوكة للدولة، وتسيطر فيها الحكومة المركزية إلى حد بعيد على وظائف الحكم (حوكمة الحكومة) .
- . وفي الطرف الآخر، هناك بلدان لا يوجد لديها بالمرة وزارة أو هيئة حكومية مسؤولة عن هذه الخدمة .وهذه هي الحالة في البيرو وبلدان عديدة في أمريكا الوسطى، 4 حيث تحكم المؤسسات نفسها بنفسها إلى حد بعيد. (حوكمة ذاتية).
- وفي الوسط على الخط المتصل لهذا التنوع هناك نماذج يتم فيها تقاسم الحكم بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي(حوكمة مزدوجة) . إضافة إلى أجسام خارجية كمجالس الإدارة ووكالات ضمان الجودة المستقلة
- ويشير خبير السياسات في التعليم العالي جون فيلدن إلى نمط منتشر في العالم يتراوح بين السلطة المركزية إلى" التوجيه عن بعد"، حيث يتمتع المزيد من الجامعات العامة بقدر متزايد من السلطة والمسؤوليات

3/4 : الإدارة / الإشراف بالمشاركة : وصفة ذهبية للتصدي للفساد !

على مدار السنوات العشرين الماضية مرّت نظم التعليم في العديد من الدول النامية بعملية" نزع المركزية

---

[47] .The Australian, 'Putting Fake Diplomas through Third Degree': (2011),,LONDON , .Ben Cohen prees, pp. 23–24 20

والملكية "مما أدى إلى إدارة المدارس في الوقت الحالي إلى حد بعيد على المستوى المحلي .في الوقت نفسه، فإن رسوم الالتحاق بالتعليم الابتدائي قد ألغيت في العديد من الدول، وتوفرت منح مباشرة للمدارس، ويخضع استخدامها لدرجات متفاوتة من الإشراف الحكومي النتيجة أن الإداريين بالمدارس وبينهم رؤساء المعلمين، يرمي منهج لجنة إدارة المدرسة إلى وضع آلية مشاركة حقيقية، تتجاوز التشاور، وتعطي" المستخدمين" للنظام التعليمي أو آبائهم صوتاً يبدونه حول كيفية استخدام الموارد، بالإضافة إلى إتاحة فرصة التأكد من استخدام الموارد بالفعل في الغرض المنشود .هذا المخطط، مصحوباً بالشفافية اللصيقة به والمحاسبة المشتركة بين موفري الخدمة والمستخدمين، يحمل إمكانات تحسين الحوكمة .يفحص هذا المقال مقدار نجاح لجان إدارة المدارس في تحسين حوكمة المدارس، مع محاولة التعرف على الشروط المسبقة اللازمة لكفاءة هذه اللجان.[48]

3/4/1 : الإدارة المدرسية ولجان إدارة المدارس(من خلال مشاركة مجتمعية لمجلس الآباء) :

تُعرف الإدارة المدرسية) School-based management SBM (بأنها نزع المركزية والملكية من السلطة في الحكومة المركزية لصالح مستوى المدرسة، وهو توجه يتمتع بالشعبية والتفضيل من أجل إصلاح نظم التعليم منذ الثمانينيات .يقدر البنك الدولي أن 10 % من المشروعات التي دعمها بين 2000 و2006 كانت مبادرات إدارة مدرسية SBM وذهبت نسبة 23 % من إقراضه للتعليم الأساسي إلى خطط الإدارة المدرسية .في تقرير يسعى لتقييم مردود الإدارة المدرسية SBM كمنهج approach ، يشير البنك الدولي إلى أن المردود يتباين كثيراً في العمق والمجال، من إنشاء لجان تشاورية للمستخدمين، قوامها الآباء والتلاميذ، إلى فرض مجالس إدارة مشتركة كاملة الالتزام يعمل من خلالها الآباء والإداريون في المدارس على إدارة أموال المدرسة . [49]

توصلت دراسة للبنك الدولي إلى أن الاستعانة بلجان المدارس والمنح المباشرة في المكسيك قد قلصت من معدلات تكرار السنوات الدراسية بواقع في المائة، ومعدلات الرسوب بواقع 4.2 % في المدارس المستعينة ببرنامج إصلاح" الدعم لإدارة المدارس "هناك دراسة ثانية أجراها البنك الدولي ورد فيها أن برنامج إصلاحي آخر في المكسيك استخدم عناصر من الإدارة المدرسيةSBM في تقليص معدلات التسرب من التعليم بواقع 0.24 %، ومعدلات الرسوب بواقع 0.24 %، ومعدلات إعادة السنوات بواقع 0.31 %.

3/4/2 : تعميم الإشراف العلمي بالمشاركة علي الرسائل العلمية :

التوسع في برامج الإشراف المشترك (بين جامعتين : وطنيتان – وطنية وأجنبية (جامعة سعودية وجامعات في بريطانيا / الولايات المتحدة) ، يكون للطالب /الطالبة مشرفين،، ومراجعتها تتم في الجامعتين / أو البلدين ، هو برنامج يدعم برتوكولات التوأمة وهو نوع من أنواع توكيد الجودة والحوكمة علي الإشراف العلمي ويفضل أن يكون في برامج الدكتوراه ، وهو علي غرار الاشراف المشترك للمبتعثين بالخارج

---

[48]The National Education and Training Charter (CNEF) formed the basis of the strategies, policies and programmes for the development 4/ of the education and training system for 2000 to 2009 at:
; www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Kingdom%

49International Herald Tribune (US), 'In Manila, Diplomas while You Wait (2011): Trade in Fake Documents Thrives, with only Periodic Efforts to . 11 November 2013, pp65-66

4/5 : التوعية الوطنية : تجربة الشفافية المغربية

مع تلقي التعاون في نظام الالتحاق بالمدارس لتعاون وموافقة أغلب الآباء والمعلمين والإداريين بالمدارس، فهناك أولاً حاجة إلى التشديد أكثر على الإجراءات المجتمعية الأعرض، التي توعي الناس بالآثار السلبية لهذه الممارسة .إن الإعلام – التلفزيون والإذاعة تحديداً – يمكن أن يلعب دوراً أكثر فعالية في تسليط الأضواء على الآثار بعيدة المدى للفساد في نظام الالتحاق بالمدارس، خارج مجال المكاسب الشخصية والفورية للعائلات . [50] ، لابد من أن تقر المقالات المكتوبة عن هذا الموضوع بشكل علني بأن هذا الأمر شكل من أشكال الفساد

إن أولياء الأمر الضحايا والمحركين الرئيسيين لهذه الممارسة، فلابد من أن يحتشدوا للمساعدة في إنهاء هذه الممارسة .مع اتخاذ 80 % من الأمهات لقرارات اختيار المدارس، وإظهار الدراسات أن الأمهات يرجح بنسبة 3.5% أكثر أن يدفعن رشاوى لإلحاق أبنائهن بالمدارس المرغوبة و 11.2 % أكثر أن يوافقن على هذه الممارسة، تم الإعلان أن اتحاد المرأة هو الأقدر على لعب دور هام في التعاون مع الفاعلين الأساسيين الآخرين، مثل وزارة التعليم والتدريب والمفتشية الحكومية، من أجل إعداد حملة التوعية الجماهيرية[51]

أن هناك حاجة ماسة إلى استعادة ثقة الآباء في نظام التعليم، من أجل تقليص قابلية واستعداد الآباء للمشاركة في ممارسات فاسدة .لا يمكن لهذا أن يتحقق دون التصدي لأشكال الفساد الأخرى التي تبتلي قطاع التعليم، لا سيما جمع الرسوم الإضافية غير المصرح بها ومسألة الحصص الإضافية .

من المناهج الناجحة التي تبنتها مدرسة" نغو يجن ثاني بينه "في هو تشيه مينه هو تنفيذ نظام" الاستقلال الذاتي المؤسسي والمحاسبة "بدعم من إدارة التعليم والتدريب المحلية .حدّت المدرسة من جمع الرسوم الإضافية بحيث اقتصرت على رسوم تعليم شهرية ورسوم لرعاية البنية الأساسية ، يعلن عنها بشكل مفتوح من خلال وثائق مكتوبة ترسل للآباء والتزام مفتوح بعدم جمع رسوم إضافية غير متوقعة أخرى .نتيجة لتزايد استقلال المدرسة، تمكنت أيضاً من استخدام ميزانيتها بشكل أكثر فعالية، إذ طرأت أوجه تحسن كبيرة على البنية الأساسية للمدرسة، وتزايد في رواتب المعلمين والعاملين بواقع 20 % واستبدال الحصص الإضافية بأنشطة تدريب مهني وخارج المقررات المدرسية دون رسوم إضافية على الطلاب والعائلات .[52]

هناك الكثير من الإخفاقات الكبيرة ومخاطر الفساد التي تؤثر في كامل النظام التربوي في المغرب .ومن أجل زيادة الفرص لجعل تعليم الشباب ذي أثر إيجابي، من الضروري للمنظمات والأفراد متابعة التوعية من خلال التعليم كاستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، من بين إستراتيجيات أخرى. يواجه قطاع التعليم في المغرب تحديات هائلة تتعلق بالأخلاقيات، والافتقار إلى الحوكمة، والفساد .وعلاوة على ذلك، بالرغم من حقيقة أن قطاع التعليم في المغرب يقوم بتعبئة كميات كبيرة من الموارد العامة، فإن إدارة الموارد المالية للقطاع تبقى غير شفافة، ابتدأت الجهود لتحسين نظام التعليم في العام 1999 مع الميثاق الوطني للتعليم والتدريب، وإعلان الحكومة باعتبار 2000 إلى 2009 عقداً للتعليم والتدريب ولتسريع عملية إصلاح التعليم، أطلقت الحكومة عندئذٍ البرنامج الطارئ للتعليم للأعوام .2012 – 2009 .

---

[50] Bjørn Stensaker and Lee Harvey, : (2006), 'Old Wine in New Bottles? A Comparison of Public and Private Accreditation Schemes in Higher.Education', Higher Education Policy, vol. 19 pp. 65–85

[52] OAS,(2010) 'Model Inter–American Law on Access to Public Information' (Washington, DC: OAS,), available at www.oas.org/dil/AG–RES_2007–2010_eng.pdf (accessed 6 /11/ 2013.

3/5 : التوعية الإستراتيجية لمكافحة الفساد (تجربة المغرب) :

أدت الشفافية المغربية للتعليم منذ تأسيسها في العام 1999 دور رئيسي في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية . منذ انطلاقتها سعت للقيام بأنشطة بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية ووزارة التربية، بما في ذلك وضع مواد للتوعية والتدريب(كتب، كتيبات وملصقات، ومقاطع إعلانية وأفلام تلفزيونية)، بإطلاق حملات للاحتفال باليوم الوطني لمكافحة الفساد، وتنظيم المعارض، والمسرحيات، ومسابقات الرسم للطلبة، ودعم الأبحاث للطلبة الجامعيين. وفي نهاية المطاف، يتحدد أثر هذه الأنشطة بنوعية التعاون بين الشفافية المغربية ووزارة التربية.

اتفاقية الشراكة مع وزارة التربية :

- تضمنت الجهود الأولى للشفافية المغربية في العام 1999 الوصول لتوعية الطلبة في 45 مدرسة وتضمن هذا تحضير كتب للمدربين حول محاربة الفساد، وأدوات لتعريف الطلبة بمواضيع السلوك الأخلاقي .ومؤخراً استعمال الفن والتراث الفني، تم تجميع كتاب أمثال بقصد استثارة الأفكار، والإبداع، والمشاركة والالتزام، خاصة من الشباب.
- تم تبني الاتفاقية في 10 كانون أول/ديسمبر 2003 ، وتتكون من سبع مواد، المادة الأولى هدف الاتفاقية :

التحضير، والتوعية، والتدريب في ميدان الشفافية ومحاربة الفساد .لا تتوجه الأنشطة المتوخاة نحو الطلبة فحسب وإنما كذلك نحو الطواقم الإدارية والتعليمية .ويخطط لها كذلك أن تشجع الممارسات الجيدة والمحاربة ضد الفساد في الخدمات الإدارية. وتحدد المادة 4/ من الإتفاقية تشكيل لجنة مشتركة مسؤوليتها صياغة برنامج سنوي وعقد على الأقل اجتماعيين في السنة من أجل تحضير الأنشطة وتقويمها.

- واجهت الشفافية المغربية في البداية العديد من الأبواب المغلقة، بما في ذلك في التعليم .فتح تعيين وزير جديد للتربية في العام 1999 هذه الأبواب بشكل أولي للنقاش حول الافتقار للمعلومات عن الميزانية ،وسوء إدارة الموارد البشرية، ووجود موظفين" خفيين "في المدارس .تحقق التقدم المبكر على شكل تأسيس مجموعة عمل مرتبطة بلجنة الوزارة الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان، كمجلس استشاري وطني مخول بمعالجة الثغرات.
- تضمنت النتائج التي نتجت عن التعاون مع نظام التعليم وعن أنشطة التوعية على قيم الشفافية في ميدان التربية، التي كانت الأكثر ملموسة، كلاً من فتح المدارس لتشجيع الشفافية ومحاربة الفساد، وإنتاج مواد توعية وتدريب ، ومشاركة الطلبة والمجتمع المدني في هذه العملية.
- تؤكد تجربة الشفافية المغربية مع قطاع التعليم المغربي أن المحاربة ضد الفساد من خلال المدارس مهم طويلة الأمد .التغيرات في السلوك لا تحدث لحظياً.حتى في مجال البرامج المدرسية، كانت هناك مقاومة لإدخال قيم الشفافية في المناهج .قامت الشفافية المغربية بدراسة حول إدماج قيم النزاهة والمحاربة ضد الفساد في الكتب المدرسية كشفت الدراسة أن تركيز الكتب المدرسية، من المدرسة الابتدائية إلى المدرسة الثانوية، على أنشطة مكافحة الفساد والنزاهة قد تراجعت باستمرار :وتبدو تقريباً غائبة تماماً في كتب المدرسة الثانوية .وكشفت الدراسة كذلك عدم وجود توجيه رسمي بإدماج قيم مكافحة الفساد في المنهاج المدرسي[53]

[53]www.moroccoboard.com/projects/1104-the-world-bank-supports-the-implementation-of-moroccos-education-emergency-program-2009-2012 (accessed 6 /11/ 2013)

القسم الخامس : الجامعات عقل الحقيقة من أجل النزاهة ومكافحة الفساد .

إذا كان المجتمع المدني هو العيون المحلية التي تراقب عملية ترجمة السياسات الوطنية والدولية الي الممارسات التنفيذية ، فإن الجامعة هي العقل التي يقدم الحلول ومعالجة لهذه الممارسات وهو ما يحقق تقاسم القوة لمحاربة الفساد في التعليم .

5/1 : الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني (عين الحقيقة)

تتولي منظمات المجتمع المدني مهمة تعزيز الحق في التعليم وأهداف مشروع اليونسكو التعليم للجميع، تعاملت منظمات المجتمع المدني والتحالفات العاملة في هذا الميدان تقليدياً مع العديد من القضايا الأساسية التي تؤثر بالتعليم، وذلك بأساليب المناصرة، والحملات والعمل على السياسات مع وزارات التربية . تجمع هذه التحالفات أحياناً تنوعاً واسعاً من أصحاب المصالح في التعليم، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، واتحادات المعلمين، وجماعات الأهالي، والصحفيين، ونشطاء الحق في التعليم، إضافة إلى آخرين.[54] على الرغم من أثر الفساد الخطير على التعليم، فإن المناصرة المباشرة والعمل على السياسات يبقى محدوداً ضمن القطاع، وذلك جزئياً بسبب الولاية المزدوجة لمنظمات المجتمع المدني(وأحياناً المركبة)بالمساعدة لبناء أنظمة قوية تقدم التعليم لجميع الأطفال وفي الوقت نفسه القيام بدورهم كنشطاء مناصرة يبرزون القضايا المثيرة للقلق في السياسات الوطنية وفي أعمال الحكومات، في بعض البلدان، تضيّق التحديدات المفروضة على عمل منظمات المجتمع المدني في المناصرة الحيزَ الذي تعمل فيه جماعات التعليم لتحدي الفساد .وفي العديد من البلدان الأخرى، يؤدي الافتقار إلى الشفافية في إطار الحكومة، وما يتبعه من غياب البيانات حول الموارد الحكومية، إلى إعاقة جدية لعمل منظمات المجتمع المدني في هذه الدائرة. ومع ذلك فإن الإمكانات المتوفرة لمنظمات المجتمع المدني كبيرة، لأنها تميل إلى امتلاك المهارات
المناسبة لوضع الإدارات الحكومية موضع المساءلة وتقوم بحملات من أجل الشفافية والمساءلة
وبكلمات وكالة التنمية الدولية الألمانية"(GTZ) يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل الكثير في قطاع التعليم لرفع الوعي في إطار قطاع التعليم نفسه وبين الجمهور الأوسع حول ظاهرة الفساد في نظام التعليم ".[55]

5/2 : دور الجامعة في مكافحة الفساد (عقل الحقيقة) :

راجع الملحق رقم (1) جهود جامعة نايف لمكافحة الفساد .

أدت العولمة إلى تحول النقاش حول الفساد، بسبب الانتشار الواسع والسريع للمعلومات .حقيقة أن فضيحة فساد يمكنها أن تستقطب الانتباه عالمياً خلال ساعات، الأمر الذي زاد بشكل درامي الأخطار على سمعة القادة السياسيين والعاملين في قطاع الأعمال على حد سواء لحركة التعليم العالمية دور جوهري في كشف الفساد، كونها توسعت بشكل معتبر منذ سنوات الألفية الثالثة، بعد تبني أطر وأهداف عالمية أساسية في التعليم .

---

[54] Jana Korunovska Srbijanko (, 2010):, 'Capitulation, Confusion or Resistance: Social Capital.) High-School Students', research article (Skopje: Youth Educational Forum and Reactor – Research in Motion,pp45-46

[55] .Towards Transparency, Youth Integrity in Vietnam (2011),: Piloting Transparency International's Youth Integrity Survey (Berlin: Tl,) p. 3 5

على المستوى الوطني، منظمات المجتمع المدني التربوية – التي كثيراً ما تقوم بالمناصرة من أجل تمويل كافٍ وعمليات صنع قرار شفافة فيما يتعلق بميزانيات التعليم الوطنية – تعمل على زيادة مشاركة المواطنين في عمليات الميزانية ولعب دور قوي في تحديد أولويات الحكومة، وتشجيعهم على تقديم ملاحظاتهم.
دولياً، تتشارك شبكات التعليم المهارات والمعلومات بطريقة تمكّن من كشف الفساد في القطاع سريعاً.
إلا أنه ما زال هناك مجال لاستغلال هذه الإمكانات بالكامل، ويتطلب ذلك تعاوناً أكبر بين التعليم ونشطاء مكافحة الفساد. [56]

ويعد التعاون بين منظمات المجتمع المدني تقوية للجهود الوطنية للكشف عن الفساد,,ووسيلة لربط هذا العمل مع الفاعلين الدوليين الذين يعملون على المستوى الوطني في مجالات المجتمع المدني ، أحياناً بالشراكة مع وزارات التعليم الوطنية .في العمل إلى جانب وكالات الأمم المتحددة الأساسية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، واليونسكو، من المهم جداً لمنظمات المجتمع المدني أن تشترك مع مجموعات التعليم المحلية، تحت رعاية الشراكة العالمية للتعليم=

على الرغم من أن هذه المجموعات موجودة فقط في البلدان التي يوجد فيها اتفاق شراكة رسمية مع الشراكة العالمية للتعليم، تجمع هذه المجموعات وزارات التربية، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني للاتفاق على خطة وطنية لقطاع التعليم .لمنظمات المجتمع المدني دور أساسي لتلعبه في تقديم مدخلات على الأجندات لمراقبة الاستعمال الكفؤ للموارد الوطنية والدولية المخصصة للتعليم .
وعلاوة على ذلك، فإن التفاعل مع مثل هؤلاء الفاعلين الدوليين قد يوفر كذلك الفرصة لدمج المانحين ووكالات الأمم المتحدة في تحركات مكافحة الفساد.[57]

[56] .Kutatópont and TI Hungary(2012), Youth and Corruption in Hungary (Budapest: TI) p. 28

[57]Armenia Liberty (Armenia) , (2011), 'Armenian Ministries Accused of Corruption, Mismanagement', available at :.http://www.armenialiberty.org/content/article/2211024.html (accessed 6 /11/ 2013 .

5/3 : مقترح إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد عربيا علي مستوي المؤسسات التعليمية .[58]

تمهيد :

إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل افضل ، بتعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة في المملكة بشكل مستمر، في ضوء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهي الدليل الأمثل التي يمكن الاعتماد عليه ، ومحاكاة منهاجيته ، في ضوء خصوصية دراسة وتحليل الظاهرة في المؤسسات التعليمية علي المستوي العربي يمكن طرح اطار عام لبناء إستراتيجية وطنية ، تستطيع وقاية العملية التعليمية وحمايتها من كل صور الفساد الوافدة عبر قنوات العولمة .

تتفق الآراء والممارسات على ان حملة التوعية هي:

الاستخدام المخطط لمجموعة متنوعة من الوسائل الاتصالية والأساليب الابتكارية لحث المجتمع عامة وبعض فئاته بشكل خاص لقبول فكرة ، وذلك باستخدام استراتيجية ، عن طريق جهود متواصلة فى إطار زمني ممتد ومحدد.، وإدراكا لطبيعة القضية ، التي تستخدم كافة الوسائل المتاحة والمستحدثة التي تضع قضية (الفساد) ،على أجندة الرأي العام بهدف إثارة الاهتمام بها وقبولها وتبنيها من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.

المنطلق الأساسي للخطة : (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية/2000م)

ومما لا شك فيه أن وجود إستراتيجية توعية عربية لمكافحة الفساد سوف يعين على تحديد مواطن الضعف والقوة في جهود المكافحة الوطنية، وتعزيز تلك الجهود، ورفع مستوى التقييم العام لها بالتقارير الدولية.

وغني عن البيان أن وحدة الدين والقيم والتقاليد والثقافة واللغة بين الدول العربية ترشحها لتعزيز التعاون القائم بينها وتطويره من خلال إستراتيجية مدروسة للتصدي لجرائم الفساد تكون مثلا يحتذي به في هذا المجال. وأن غياب مثل هذه الإستراتيجية للتوعية يمكن أن يترتب عليه إخفاق جهود المكافحة ، فضلا عن عدم الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة وأولها قيمنا الدينية التي تدعوا الي مكارم الأخلاق .

ويعد تبني البرامج أو السياسات أو الاستراتيجيات الأزمة لمكافحة الفساد يعد في حقيقة الأمر لنص القانون الوطني والبرتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 .

التي تنص على أنه تضع الدول الأطراف سياسات وبرامج وتدابير أخرى شاملة من أجل:

أ – منع ومكافحة الفساد .

ب – حماية ضحايا الفساد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إستراتيجية التوعية لا تسعى إلى تطبيق أعلى المعايير الدولية السارية الواردة في البروتوكول وغيره من الوثائق الدولية الأخرى فحسب ، بل إنها تزيد عليها خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية أفضل للضحايا وضمان حقوقهم ، مستلهمة في ذلك القيم الإنسانية السامية والنبيلة الراسخة في الوجدان العربي.

[58] إعتمد الباحث في بناء النموذج المقترح الإستراتيجية :علي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)
الربط : http://www.nazaha.gov.sa/Pages/Default.aspx

محددات خطة إستراتيجية التوعية للوقاية ومكافحة الفساد :

تتعدد المحددات المؤثرة على خطة التوعية وفيما يلي ابرز تلك المحددات :

- أن يتم الأخذ بالقيم الدينية ، إضافة للموروثات الثقافية العربية كمحددات رئيسية لأي عمل إعلامي عام أو أمني
- أن تعمل خطة التوعية الأخلاقية في سياق التوجهات الرئيسية السياسية والأخلاقية والاقتصادية والثقافية العربية .
- أن تعبر عن الواقع العربي.

ركائز الخطة إستراتيجية :

- الخبرات السابقة في مجال مكافحة الفساد على المستويين القطري والعربي.
- الاتفاقيات العربية في مجال مكافحة الجريمة.
- بناء القوة العربية الشاملة كركيزة أساسية لمصداقية التوعية الأخلاقية .
- التدابير الوقائية من خلال التوعية والوقاية.
- الثورة المعلوماتية ومدى توظيفها للتخطيط الإعلامي لمكافحة الجريمة بشكل خاص .
- تفاعل الخطاب الديني الإسلامي المعتدل وتعايشه مع الأديان السماوية الأخرى يعد ركيزة رئيسية لأي خطة توعية تواجهه الجرائم التي تهدد الامن الإنساني .
- **توجه خطة التوعية إلى كافة أطراف وعناصر الجريمة يمكنها أن تتفاعل معها في مكافحة الجريمة والقضاء عليها. { أنظر الملحق رقم (2) }**

تحديد بؤرة خطة التوعية:

تحدد بؤرة خطة التوعية بدقة بهدف تحديد مركز التحرك لجميع المشاركين فى الخطة و باعتبار ذلك جزءا من عملية الحفاظ الدائم على الهدف العام ، على سبيل المثال بؤرة الخطة : مكارم الأخلاق طوق النجاة

5/3/1 : الرؤية

مكارم الأخلاق سبيلنا لمكافحة الفساد في كل مراحل العملية التعليمية والبحثية

5/3/2 : الرسالة

استئصال كل أسباب وجذور الفساد لتقديم تعليم قائم علي الحداثة والمعاصرة، مخرجاته كوادر علمية ، وبحوث إبداعية قادرة علي التنافسية العالمية

5/3/3 : القيم

مكارم الأخلاق / الجودة التعليمية / الجدارة العلمية

5/3/4:الغاية الإستراتيجية من الخطة :

إن الغاية الإستراتيجية من خطة التوعية في الإطار العام هو الوقاية من الجريمة بغية المحافظة على الأمن الإنساني يمكن تلخيص هدف الخطة فيما يلي:

بناء مناخ من الثقة المتبادلة بين المواطن والمجتمع تحت مظلة القانون ، وتوجيه الرأي العام ليدرك مسؤولياته لصالح أمن المجتمع .

5/3/5: الأهداف .

تهدف إستراتيجية مكافحة الفساد في العملية التعليمية الى تحقيق الآتي:

- ✓ حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره في مراحل العملية التعليمية .
- ✓ تحصين المجتمع العربي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية .
- ✓ توجيه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس العرب نحو التحلي بالسلوك واحترام اللوائح والقوانين المنظمة للعملية التعليمية .
- ✓ توفير المناخ الملائم لنجاح البرامج التعليمية في كل المراحل .
- ✓ تعزيز وتطوير وتوثيق التعاون والعربي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد .

5/3/6 : الوسائل:

- ✓ تشخيص مشكلة الفساد في المؤسسات التعليمية عربيا عن طريق ما يلي:
- ✓ دعم واجراء الدراسات والبحوث المتعمقة لكل المراحل التعليمية .
- ✓ إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال مكافحة الفساد .
- ✓ قيام المؤسسات التعليمية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك .
- ✓ العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول في المؤسسات التعليمية مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة.
- ✓ الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة، ووسائل الاتصالات السريعة في مكافحة الفساد .
- ✓ إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل المؤسسات التعليمية عن طريق ما يلي:
  - التأكيد على مسؤولي التعليم بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وإن اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العملية التعليمية المصداقية والاحترام.
  - كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام
  - توعية الدراسين وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق ما يلي:
    - وإعداد حملات توعية وطنية للوقاية من الفساد.

<u>{ أنظر ملحق رقم (2) مقترح خطة الإستراتيجية للتوعية ومكافحة الفساد }</u>

<u>(شعارها) مكارم الأخلاق طوق النجاة .</u>

- حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد .

- تأسيس عيادات قانونية لتشخيص الشكاوي وتوجيه المبلغين أو الشاكين .(في الإدارات والمؤسسات التعليمية)
- العمل على وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، علي المستوي الوطني .

5/3/7 : الآليات.

إنشاء وكالة للشفافية علي مستوي وزارتي التعليم والتعليم العالي لمكافحة الفساد تتولى المهمات التالية:

أ – متابعة تنفيذ الإستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

ب – تنسيق جهود المؤسسات التعليمية في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها.

ج – تلقي التقارير والاحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها.

د – جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها وتبادلها مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) .

تعتبر مؤسسات التعليم العالي مصدرا أساسيا ومهما لتطوير المجتمع وذلك من خلال تحقيق الهدف من وجودها وهو تزويد الطلبة بمهارات تؤهلهم للنجاح في حياتهم العلمية والعملية والاجتماعية. فإن هذه المؤسسات أصبحت تواجه تحديات صارخة في ضوء إخفاقها لمواكبة احتياجات المجتمع نتيجة للتطور التكنولوجي والاقتصادي، والانفتاح نحو ذلك لتصبح هذه المجتمعات جزءا من منظومة الشفافية الوطنية . ولذا على الرغم من أن دور مؤسسات التعليم العالي يهتم بالتدريس والبحث العلمي والإعداد لسوق العمل وتقديم برامج تدريبية شرائح مجتمعية خارج نطاق المؤسسات التعليمية العالي.

5 /3/8 : عوامل نجاح الخطة:

-إعداد ميثاق شرف بروتوكول إعلامي أمني:

بين الهيئة وأجهزة الإعلام العام ذات الصلة يحدد الدور المنوط لكل منها ، ثم عناصر الالتقاء بينهم والتغلب على عناصر التباين في التوجهات وذلك لتوخي الدقة والموضوعية في تناول الأخبار وتوفير بيئة أمنة وتفادي كل ما من شأنه الترويج لأعمال الفساد .

-تنسيق التعاون الإعلامي الأمني / والقانوني العربي على المستويين العربي

– التدريب والبحوث والدراسات والمؤتمرات:

إن المنهج العلمي لا يجب إغفاله بالنسبة لموضوع التوعية والوقاية من الفساد ، ومن ثم تبرز أهمية تدريب عناصر الإدارة المعنية وبعض منظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل اطلاعهم على أحدث ما يتم تناوله في هذا المجال سواء من برامج تقنية (soft ware) أو أدوات ومعدات فنية (hard ware) ويتحقق ذلك من خلال التدريب والمنح الدراسية والدراسات والمؤتمرات

(الاعتماد علي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الذراع العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب في التدريب والتأهيل)

4– التمويل والميزانية

- تتولى عمل باب في الميزانية السنوية الخاصة بها يتعلق بالتوعية الأخلاقية والوقاية من الجريمة ، إضافة لأي مطالب خاصة بجامعة نايف العربية للعلوم الأخلاقية .

يتعلق بتكليفات لها ، ومن ثم فهي المسئولة عن تدبير الموارد والتمويل اللازم للخطة التوعوية الأخلاقية .

- في نفس السياق يتم إعادة دراسة المقترح السابق تقديمه بشان توفير الموارد المالية وتخفيف الأعباء من خلال إنشاء (الصندوق العربي لتمويل الأنشطة التوعوية المتعلقة بالتوعية والوقاية من الجريمة والإرهاب).

5–**– المتابعة وتذليل الصعاب.**

6-التوصيات

6/1 : توصيات عامة

إن الفساد مشكلة بل معضلة شديدة التعقيد، متعددة الجوانب، تتداخل أسبابها وظروف نشوئها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلا كبيرا، لذا تتطلب مواجهتها إتباع إستراتيجية شاملة متكاملة (وقائية وإدارية ومجتمعية و سياسية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف)

لذا لابد من مواجهة الفساد: بوسائل متعددة تجابه جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره، ولابد من التواصل بتلك الطرق المتعددة لمواجهة الفساد في الوقت ذاته و تعزيز دور الجامعة في المجتمعات العربية مع تقنين مصادر تمويلها.

يمكن للمجتمع المدني الإسهام في الحد وتقييد ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال:

1. **تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة في أجهزة الدولة الرئيسة والقطاع العام**
2. **تعزيز علاقة المؤسسات الأهلية مع السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة والمتابعة القضائية لحالات الفساد**
3. **المساهمة في توفير المعلومات والمصادر القانونية**
4. **ضرورة العمل، على وضع وصياغة مدركات للفساد، على المستوي العربي.**

6/2 : توصيات خاصة :

- لا يكفي في تطبيق هذه الآلية لمكافحة الفساد اختيار النزيهين ، بل يجب إن يتوفر في الرجل المناسب متطلبات أهمها:
  - الكفاءة العملية العالية.
  - التخصص: أي إن يكون الرجل من أصحاب الاختصاص في ميدان الوظيفة
  - الخبرة العملية: لابد إن يكون الرجل المرشح لمنصب قيادي ذي خبرة عملية وتطبيقه عميقة في ميدان عمله
- توفير شروط النزاهة قبل مطالبة الموظف بها: بتهيئة ظروف مناسبة للموظف للعيش عيشة كريمة مع عائلته، بضمان راتب مجزي ، ضمان صحي واجتماعي .
- نشر ثقافة النزاهة بين الدارسين باعتبارها مسئولية مجتمعية ويتعين أن تكون من ثلاث اتجاهات رئيسية:
  - بث المدركات الأخلاقيات والثقافية والحضارية في البرامج الدراسية.
  - تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمع .
  - زيادة الوعي بمخاطر الفساد .

ويتم ذلك من خلال المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام ورجال الدين والمفكرين والمصلحين مما يمكن الاستعانة بهم في برنامج منظم مدروس

- تفعيل المساءلة: تبنى المساءلة علي الشفافية والمراقبة ، وجوهر هذا الأمر هو حكم القانون وفصل السلطات ومؤسسات التمثيل الفعلي، و ليس فقط الملاحقة الجزائية والتحقيق لمرتكبي قضايا الفساد .

- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: من خلال إيجاد سبل للتعاون بين مؤسسات التعليمية وبين مؤسسات المجتمع المدني لتشجيعها وتفعيل دورها ومساندتها لنشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة ، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور.
- تفعيل دور الإعلام في مكافحة الفساد: للأعلام دور مهم في الدعوة إلى الشفافية، وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يجب استعماله بطريق مناسبة بحيث لا تأتي بنتائج عكسية تجعل الناس يفقدون ثقتهم في دولاب العمل الرسمي .

الخاتمة

يظهر جليا من استعراض وسائل مكافحة الفساد المتعددة التي اشرنا إليها أنفا إن المعركة ضد الفساد ليست معركة الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد كهيئة النزاهة و ديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين فقط ، بل هي واجب يجب إن تشترك فيه جميع سلطات ومؤسسات الدولة ، ويساهم فيه المواطن العادي ومؤسسات المجتمع المدني بشكل فاعل ، وإلا فلا يمكن مواجهة الفساد ولا التخفيف من حجمه وأثره .

ويبدو جليا إن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هي صاحبة أهم الأدوار في مكافحة الفساد، ودورهما أهم حتى من دور الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد ، لنجاعة الوسائل ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والشفافية وتوفير شروط النزاهة للموظفين وتبسيط المعاملات وغيرها من الوسائل المهمة والمؤثرة في مكافحة الفساد

المراجع والهوامش :

1. هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية التي يتزعمها الفرنسي روبير مار جولين ،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة ‘عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (نحو 34 دولة منهم تركيا وإسرائيل من الشرق الأوسط ، ومؤخرا تقدمت المغرب للعضوية)
2. [1] **حسن، راوية (2003م) . ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، ص 53 .**
3. [1] تقرير الشفافية الدولية عام(2013 م) ،(تقرير الفساد العالمي: التعليم) أنظر الرابط / :http://www.transparency.org/whatwedo/pub/global_corruption_report_education_arabic
4. [1] **ماهر ،أحمد ،(2003 م) السلوك التنظيمي، الدار الجامعي، الإسكندرية، ص 44.**
5. [1] **البداية في أواخر الخمسينات، قام الكونجرس الأمريكي برفع تقرير إلى الرئيس الأمريكي بعد أن سبق «الاتحاد السوفييتى» «أمريكا» في مجال الصعود الي الفضاء، ، وبناء عليه تم تعديل مناهج التعليم والبحث العلمى، وزيادة الإنفاق عليها، للحاق بالسوفييت فى مجال الفضاء.، وفي عام 1983م صدر تقرير عن الكونجرس الأمريكي ،في عهد الرئيس ريجان، يحمل عنوانا «أمة في خطر» بعد أن استشعر خبراء التعليم ، تراجع التعليم مقابل تقدمه في اليابان والماني ،إضافة إلي أن الخبراء لاحظوا انتشار العنف في المدارس، فرفعوا شعار «أمريكا في خطر» وكان بمثابة صرخة في المجتمع الأمريكي، في عهد الرئيس بوش الأب صدر عام 1991م، تقرير من الكونجرس بعنوان «أمريكا عام ٢٠٠٠م ، استراتيجية للتعليم» بهدف تحقيق نظام تعليم متقدم ، يجعل الطالب الأمريكي في المرتبة الأولي عالميا في العلوم والرياضيات ،ومازالت الاستراتيجية مستمرة .**
6. [1] آرمان ، سوزان روزا (2003م) ،الفساد والحكم ، الأسباب، العواقب، والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ، ص ١٦٤.
7. [1] بدره ،عبد الوهاب ، (1998 م) ، جرائم الأمن الاقتصادي ، الطبعة الأولى 1998 (بدون ناشر) ص 22
8. [1] (الشكري ،علي يوسف(2003 م)، ، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص282
9. 1 شلوس ، ميجل ، (٢٠٠١ م)، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد–دروس مستفادة من التجارب العالمية .مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية: منظور إستراتيجي ومؤسسي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة . ص ص ٢٥ – 26)
10. 1 آل الشيخ، خالد عبد الرحمن،(2007م) ،الفساد الإداري وأنماطه أسبابه وسبل مكافحته، "أطروحة دكتوراه"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،ص83
11. [1]الحسنية ،سليم ، (2002 م)، نظم المعلومات الإدارية"" نما "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان .
12. [1] Bonczed ,R.& Winston ,W.(1981).Foundation Of Decision Support Systems
13. New York Academic Press, pp 21-23
14. [1] الحولي ،زكريا (2004 م) مفهوم الجودة في التعليم العالي ، مجلة الجودة في التعليم العالي ، العدد 1 ، الجامعة الإسلامية : غزة، ص 89.
15. [1] الدهدار ، مروان (2006) ، العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية – دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة– ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة، ص122.
16. [1] http://www.al-jazirah.com
17. 1 Jouran, Mm. (1992). on Quality by Design: the Steps for planning Quality into Goods and Services, New York: the free press,PP67-68
18. 1 Ishikawa, Km. (1985). What is Total Quality Control? The Japanese Way, Translated by David Lu, London: Prentice-Hall International. ,pp97-99
19. [1]الهلالي الشربيني ، (1998م)، ،.ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، رؤية مقترحة امجلة كلية التربية ، المنصورة ،العدد 137 .
20. [1] حسان، حسان محمد، (1994م). ، ضبط جودة التعليم: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية"، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح ، الكويت ، ص ص 219-222.
21. [1] (يسن ،السيد ،(١٩٩٨م) مفهوم العولمة ، ورقة بحثية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ، بيروت، ص 64
22. [1] عاطف السيد، (2000م) ، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية، فلمنج للطباعة، القاهرة ، ص 42
23. [1] شلوس ، ميجل ،(٢٠٠١ م) ، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد–دروس مستفادة من التجارب العالمية .مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة . ص ص 31 – ٣٣)
24. [1] Forest, J.J.(2002) : " Globalization Universities and Professors " Cambridge Review of International Affairs , Vol. 15,No.3,PP.435-450.
25. [1] العلواني، طه جابر (2004م) ، أبعاد غائبة عن فكر وممارسات الحركات الإسلامية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، ص54.
26. [1] الحسني، أحمد معاذ الخطيب وآخرون (2004م) ، ما لا نعلمه لأولادنا، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة،ص431 .
27. [1] نصار، سامي محمد (2005م) ، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.ص 179.
28. [1] Walter Feinberg), and Jonas Soltis,(2010), School and Society (New York) Teachers College Press,' (Washington, DC: World Bank, at:, http://web.worldbank.org
29. 1 Mark Bray, Confronting the Shadow Education System,(2009),: What Government Policies for What Private Tutoring? (Paris: UNESCO available at: www.unesco.org/iiep/eng/publications/recent/abstracts/2009/Bray_Shadoweducation.htm

30. [1] Stéphan Vincent-Lancrin (ed.), Cross-Border Tertiary Education(2007): A Way towards Capacity Development 3 Paris: OECD and World Bank, UNESCO available at: www.unesco.org/iiep/eng/publications/recent/abstracts/2009/Bray_Shadoweducation.htm
31. [1]Stéphan Vincent-Lancrin, (2009),: Trends and Perspectives', in Vincent-Lancrin and Kärkkäinen.pp. 63-88
32. [1] Grant McBurnie and Christopher Ziguras, Transnational Education (2007): Issues and Trends in Offshore Education, London: Routledge Falmer, pp 111-112
33. [1] Jane Knight, 'Three Types of Education Hubs – Student, Talent and Knowledge,(2011): Are Indicators Useful or Feasible .)London: Observatory on Borderless Higher Education pp 92-93
34. [1]Sheila Slaughter and Larry Leslie, Academic Capitalism,(1997): Politics, Policies, and the Entrepreneurial University.)Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp 29-31
35. [1] Ernst Fehr and Klaus Schmidt, 'The Economics of Fairness, Reciprocity and Altruism,(2006),: Experimental Evidence and New Theories', in 5/ Serge-Christophe Koln and Jean Mercier (eds.), Handbook of the Economics of Giving, Altruism and Reciprocity, vol. I/.Amsterdam: Elsevier ,pp. 615-691
36. [1], Samuel Bowles, Robert Boyd and Ernst Fehr(2005.), Moral Sentiments and Material Interests. The Foundations for Cooperation in Economic Life (Cambridge, MA: MIT Press, pp 151-193.
37. [1] Judith Gappa, Ann Austin and Andrea Trice, Rethinking Faculty Work(2000),: Higher Education's Strategic Imperative, San Francisco: Jossey-Bass, pp. 437-461
38. [1] Marcus Powell, 'Rethinking Education Management Information Systems :(2006) : Lessons from and Options for
39. Less Developed Countries',)Working Paper no. 6 (Washington, DC: info, pp 331-332.,
40. [1] **أبو بكر، مصطفى ،(2003م) التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية**،. ص 79.
41. [1] UNESCO, 'Youth and Skills (2012): Putting Education to Work', technical note (Paris: UNESCO, ، ص 118 .
42. [1] Luis Crouch, Mircea Enache and Patrick Supanc, 'Education Management Information Systems (EMIS)((2001): Guidelines for Design and Implementation', TechKnowLogia, vol. 3,pp 411-412
43. [1] HyeJin Kim, Annabette Wils, Kurt Moses(2010), 'Seeing the Reconstruction of Primary Education in Southern Sudan through EMIS 2006-2009', background paper (Washington, DC: Education Policy and Data Center,pp91-93
44. [1]; John Brennan and Tarla Shah, Managing Quality in Higher Education , 2000): An International Perspective on Institutional Assessment and Change (Maidenhead: Open University Press, p149.
45. [1]David Dill and Maarja Beerkens (eds.), Public Policy .)for Academic Quality(2010): Analysis of Innovative Policy Instruments (Dordrecht: Springer,p88
46. [1] International Institute for Educational Planning: (2006),,'Guidebook for Planning Education in Emergencies and Reconstruction Paris: IIEP, Chapter 24, p. 71, available at :: www.iiep.unesco.org/fileadmin/user_upload/Cap_Dev_Technical_Assistance/pdf/Guidebook/Guideboook.pdf
47. [1] ,Kurt Larsen and Keiko Momii (eds.), Quality and Recognition in Higher Education (, 2004): The Cross-Border Challenge (Paris: OECD,.p. 19
48. [1]Eyal Ben Cohen and Rachel Winch, Diploma and Accreditation Mills ,(2011),: New Trends in Credential Abuse,)Bedford: Verifile and Accredibase ,p. 5
49. [1] .The Australian, 'Putting Fake Diplomas through Third Degree': (2011),,LONDON , .Ben Cohen prees, pp. 23-24 20
50. [1]The National Education and Training Charter (CNEF) formed the basis of the strategies, policies and programmes for the development 4/ of the education and training system for 2000 to 2009 at:
51. ; www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Kingdom%
52. 1International Herald Tribune (US), 'In Manila, Diplomas while You Wait (2011): Trade in Fake Documents Thrives, with only Periodic Efforts to . 11 November 2013, pp65-66
53. [1] Bjørn Stensaker and Lee Harvey, : (2006), 'Old Wine in New Bottles? A Comparison of Public and Private Accreditation Schemes in Higher.Education', Higher Education Policy, vol. 19 pp. 65-85
54. [1] OAS,(2010) 'Model Inter-American Law on Access to Public Information' (Washington, DC: OAS,), available at
55. www.oas.org/dil/AG-RES_2007-2010_eng.pdf (accessed 6 /11/ 2013.
56. [1]www.moroccoboard.com/projects/1104-the-world-bank-supports-the-implementation-of-moroccos-education-emergency- program-2009-2012 (accessed 6 /11/ 2013)

57. [1] Jana Korunovska Srbijanko (, 2010):, 'Capitulation, Confusion or Resistance: Social Capital.) High-School Students', research article (Skopje: Youth Educational Forum and Reactor – Research in Motion,pp45-46

58. [1] .Towards Transparency, Youth Integrity in Vietnam (2011),: Piloting Transparency International's Youth Integrity Survey (Berlin: TI,) p. 3 5

59. [1] .Kutatópont and TI Hungary(2012), Youth and Corruption in Hungary (Budapest: TI) p. 28

60. [1]Armenia Liberty (Armenia) , (2011), 'Armenian Ministries Accused of Corruption, Mismanagement', available at :.http://www.armenialiberty.org/content/article/2211024.html (accessed 6 /11/ 2013 .

61. [1] إعتمد الباحث في بناء النموذج المقترح الإستراتيجية :علي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)

62. الربط : http://www.nazaha.gov.sa/Pages/Default.aspx

الملاحق :

ملحق رقم (1)

جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة الفساد

Efforts of Naif Arab University for Security Sciences in the field of combating corruption

تسعى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها الجهاز العلمي لمجلس الوزراء الداخلية العرب إلى معالجة الظواهر الاجتماعية والأمنية من منظور أكاديمي. وقد أولت الجامعة أهمية خاصة لمشكلة الفساد، نظراً لما تمثله هذه المشكلة من خطورة على الصعيدين الوطني والدولي، ونظرًا لما تضطلع به الجامعة من دور في تحقيق العدالة الاجتماعية ونشر الأمن بمفهومه الشامل.

وفي إطار علاقاتها مع الأمم المتحدة فقد نظمت الجامعة مؤتمرا دوليا مع المنظمة الدولية حول مكافحة الفساد نتج عن هذا المؤتمر إعلان الرياض الذي يعد إحدى وثائق الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد.

كما نظمت الجامعة العديد من النشاطات العلمية، وخصصت دورات تدريبية وحلقات علمية ونفذت رسائل علمية حول الفساد نعرض لأهمها :

اولا :على مستوى مجال الدراسات والبحوث (Studies and Research)

1. **منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، 1432هـ، 2011م.**
2. **الفساد والجريمة المنظمة، 1428هـ، 2007م.**
3. **مكافحة الفساد (جزءين)، 1424هـ، 2003م.**
4. **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، 1414هـ، 1994م.**
5. **إستراتيجيات مكافحة الفساد: ما لها وما عليها، 1427هـ، 2006م.**
6. **أثر الرشوة في تعذر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الإسلامية ، 1402 هـ، 1982م.**
7. **جرائم التهريب في الوطن العربي، 1408هـ، 1988م.**
8. **الرشوة وخطورتها على أمن المجتمع، 1412هـ، 1992م.**
9. **الجرائم الاقتصادية وأساليب مواجهتها، 1418هـ، 1998م.**

ثانيا: علي مستوي الندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية :

نظمت الجامعة عددًا من الأنشطة العلمية في مجال مكافحة الفساد على النحو التالي:

****على مستوى الندوات:** seminars

1. **الرشوة وخطورتها على المجتمع، مقر الجامعة 1983/8/15م بهدف مناقشة مخاطر الرشوة على الاقتصاد والمنشأة في إطار القانون تبني إستراتيجية وطنية لمعالجة الفساد والرشوة /الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سلطنة عمان، قطر، لبنان، اليمن.**
2. **الجرائم الاقتصادية وسبل مواجهتها، مقر الجامعة 1983/9/28م بهدف أن يتعرف المشاركون على مفهوم الجرائم الاقتصادية. وأن يقفوا عند أساليب كشف الجرائم الاقتصادية وسبل مواجهتها. وأن يتعرفوا على أساليب استشراف الجرائم الاقتصادية وأساليب التعامل معها، الأردن ، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، اليمن**
3. **الجريمة المنظمة وأساليب التعامل معها في الدول العربية/ مدينة الإسكندرية 1998/5/18م .**

4. **الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها العاصمة التونسية 1999/6/28م**
5. **تزوير البطاقات الائتمانية المنامة 2000/7/24م.**
6. **مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشريةمقر الجامعة 2004/3/15م.**
7. **المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد بالتعاون مع مكتب للأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفينا مقر الجامعة 2003/10/6م.**
8. **سبل تعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية لمكافحة الجرائم الاحتيالية/مقر الجامعة 2004/4/26م.**

وقد نظمت الجامعة المؤتمر العربي الدولي للفساد المذكور بالجدول بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا

****على مستوى المحاضرات** Lectures

نفذ قسم الندوات واللقاءات العلمية مركز الدراسات والبحوث بالجامعة عدداً من المحاضرات آلتي تناولت مشكلة الفساد وذلك في عدد من الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

- **جريمة الشيكات بلا رصيد.**
- **استعمال السلطة الإدارية.**
- **تزييف النقد و–أثره على الاقتصاد الوطني.**
- **حجم واتجاهات جرائم الاعتداء على الأموال.**
- **دور الشرطة في مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.**
- **القضايا المالية والاقتصادية ودور الإعلام في الوقاية والمكافحة.**
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التزوير والتزييف.**
- **التطور الاجتماعي والاقتصادي وانعكاساته على الجريمة.**
- **الاتجاهات المعاصرة للظاهرة الإجرامية في الوطن العربي.**
- **مكافحة غسل الأموال الناتجة عن حيازة المخدرات.**
- **الجرائم الاقتصادية: أنواعها، وأساليب ارتكابها، وطرق مكافحتها.**
- **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في دول الخليج العربية.**
- **جرائم الحاسب الآلي.**
- **الأموال المتأتية من الجرائم المنظمة وسبل مكافحتها.**
- **عمليات غسل الأموال والقوانين المنظمة لها.**
- **الجريمة المنظمة عبر الدول.**
- **الاحتيال المصرفي.**
- **ملامح الجرائم الاحتيالية في الوطن العربي وأساليب مكافحتها.**
- **الضوابط الإعلامية في مواجهة الجرائم الاحتيالية.**

*** وعلى مستوى اللقاءات العلمية التي نفذتها إدارة التعاون الدولي في مكافحة الفساد شاركت الجامعة في31 اجتماع ولقاءً علميًّا عربيًّا حول الفساد والجرائم المنظمة وجرائم غسل الأموال، كما شاركت في عشرة لقاءات دولية في النمسا وإيطاليا وفرنسا وموناكو، وذلك على النحو التالية في الوطن العربي:**

** اجتماعات وندوات :

- الاجتماع الأول للجنة مكافحة الجرائم المنظمة، تونس 1988/6/29م.
- الاجتماع الثاني لرؤساء أجهزة التفتيش العرب، الرباط 1988/10/4م.
- الاجتماع الثاني للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة تونس 1994/9/12م.
- الاجتماع الرابع للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة تونس 1994/6/24م.
- الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة ،تونس 1997/7/7م.
- الاجتماع السادس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة تونس 1998/9/12م.
- الاجتماع السابع للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس 2000/2/15م.
- الاجتماع الثامن للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس 2000/9/17م.
- اجتماع اللجنة المتخصصة بصياغة مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة غسل الأموال، تونس 200/3/27م.
- الاجتماع العاشر للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس 2002/10/28م.
- ندوة الجريمة المنظمة وطرق الوقاية منها، أبو ظبي 3 /2003/9م.
- اجتماع اللجنة العربية المكلفة بإعادة صياغة مشروع القانون العربي النموذج لمكافحة الفساد والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين الحكوميين، تونس 2003/9/24م.
- ندوة الإصلاح الإداري، الدمام 2004/3/17م
- الاجتماع الثاني عشر للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس2004/5/12م.
- ندوة الاتجار في أعضاء البشر، أبو ظبي 2005/8/24م.
- الاجتماع الثالث عشر للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس2006/3/6م.
- ندوة مكافحة غسل الأموال، الرياض 2006/4/27م.
- الاجتماع الرابع عشر للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، تونس 2006/11/5م.
- الاجتماع الثاني بخصوص تهريب الأطفال، صنعاء 2006/11/9م.
- الاجتماع التشاوري حول ظاهرة تهريب الأطفال، الرياض 2006/11/21م.
- ندوة دور رجال الأعمال في محاربة غسل الأموال، الدمام 2006/12/17م.
- اجتماع مكافحة تهريب الأطفال، جدة 2007/4/18م.

***على مستوى المؤتمرات الدولية (International conferences)

- ندوة تطبيق وتنفيذ القوانين الجنائية، النمسا 1987/1/16م.
- المؤتمر الوزاري عن الجريمة عبر الوطنية، إيطاليا 1992/8/21م.
- المؤتمر الدولي لغسل الأموال وعائدات الإجرام، ايطاليا 1994/9/17م.
- مؤتمر الجريمة المنظمة، فرنسا 1996/9/17م.
- اجتماع اللجنة لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة، النمسا 1999/1/19م.
- اجتماع لصياغة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، النمسا2001/7/30م .
- مؤتمر تطوير القوانين، النمسا 2003/7/21م.
- مؤتمر تطوير وتحديث النيابات العامة، المغرب 2004/3/12م.
- المؤتمر الدولي حول اتفاقية الإجرام ومكافحة الفساد، لبنان 2004/5/1م.
- المؤتمر السنوي الحادي عشر تزايد تهديدات غسل الأموال، القاهرة 2004/5/24م
- الملتقى الدولي للوقاية من الجريمة، موناكو2006/11/2م.

ملحق رقم (2)

مقترح خطة الإستراتيجية للتوعية ومكافحة الفساد

(شعارها)

{ مكارم الأخلاق طوق النجاة }

القسم الأول : الإطار العام .

أولا : منطلقات الخطة :

ترتكز إستراتيجية التوعية الأخلاقية ومكافحة الفساد على المنطلقات التالية :

1 – أن الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة هو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الإستراتيجية التثقيفية اهدافا ووسائل .

2 – أن الإعلام الأمني / والقانوني هو جزء لا يتجزأ من الإعلام الشامل .

3 – أن الوقاية من الجريمة تتطلب منظورا شاملا، ومتكاملا لمفهوم التوعية الأخلاقية، وتستوجب تعاونا ثابتا بين مختلف أجهزة التوعية في الدول العربية.

ثانيا : أهداف الخطة :

1 – تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.

2 – توجيه المواطن العربي نحو التحلي بالسلوك السليم ، واحترام القوانين والانظمة .

3 – توعية المواطن بطرق الوقاية من الجريمة ، وتبصيره بأهمية اتخاذ التدابير الوقائية لحماية نفسة وممتلكاته.

4 – المساهمة في تكوين رأي عام واع بالتعاون مع الأجهزة المختصة للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

5 – تطوير المؤسسات التوعوية للنهوض بمسؤولياتها للوقاية من الجريمة

6 – وضع ضوابط علمية وتقنية تحكم التداول الإعلامي للظواهر والمسائل ذات الأبعاد الأخلاقية .

7 – إبراز دور الأجهزة الأخلاقية في الحفاظ على الأمن و الاستقرار.

8 – تطوير التعاون العربي والدولي في مجال التوعية الأخلاقية ومكافحة الفساد .

ثالثا : وسائل الخطة :

1 – في مجال وقاية المجتمع:

أ – إعداد المواد التوعوية التي تكفل غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية وتركز على الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصيلة.

ب – اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من الآثار السلبية للمواد والبرامج التوعوية التي تروج للجريمة وتزرع بزور التفكك والانحراف. (الافلام الأجنبية / بعض المواقع الإلكترونية) .

2 – في مجال توعية المواطن:

أ – المساهمة في إنتاج برامج إعلامية مرئية ومسموعة ومطبوعة تراعي الأسس التربوية التي تكرس المبادئ الإسلامية في النفوس، وتقوم الأخلاق، وتهدد السلوك، وتنمي بواعث الخير والإصلاح.

ب – استثمار برامج التربية والتعليم والمنشورات الخاصة بالأطفال لغرس الوعي الأمني / والقانوني وقواعد السلوك السليم.

ج – الاستفادة من وسائل الإعلام العربية لنشر وسائل الوعي الأمني / والقانوني في المجتمع العربي، وبين الجاليات العربية المهاجرة.

3 – في مجال توعية المواطن بأهمية الوقاية :

أ – إعداد برامج إعلامية لنشر الوعي بين المواطنين بما يكفل الوقاية لأطراف محتملين في عمليات الفساد .

ب – تشجيع إسهامات منظمات المجتمع في نشر الوعي الأمني / والقانوني .

ج – التنسيق مع المؤسسات التعليمية لنشر التوعية الأخلاقية في كل مستويات العملية التعليمية.

4 – في مجال تكوين رأى عام واع:

أ – تنشيط دور الجمهور في التعاون مع أجهزة الأمن، وتنمية إحساس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الجريمة.

ب – دعم النشاطات التطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأخلاقية .

ج – تكثيف وتنويع برامج التوعية الأخلاقية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية .

د – إعداد نشرات وملصقات للتوعية الأخلاقية ومكافحة الفساد

5 – في مجال وضع ضوابط علمية وتقنية على الإعلام:

أ – عدم نشر كل ما من شأنه تشجيع الانحراف، أو التأثير على الأمن العام.

ب – الالتزام بالقواعد القانونية المقررة للنشر عن الجرائم .

6 – في مجال إبراز دور الأجهزة الأخلاقية (في الموانئ والمطارات / ومراكز الحدود):

أ – إعداد مواد إعلامية تكفل إيضاح دور رجال الشرطة ومهامهم في مجال منع الجريمة ومكافحتها.

ب – تكثيف النشاط الإعلامي في المناسبات الشرطية العربية والدولية

القسم الثاني : العناصر الرئيسة للخطة .

1- الهدف العام:

- الإعلام والتوعية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد .

2- **المراحل :**

مراحل وأهداف رسالة التوعية :

- الوقاية ← الدرء
- الجريمة ← الكشف
- التحقيق ← اجراءات
- المحاكمة ← العدالة
- العقوبة ← التقويم
-

3- شركاء تطوير الاستراتيجية:

- مسئولي التخطيط بالمؤسسة.
- خبراء إعلام/ وإعلان/ وتوعية
- أكاديميون (متخصصون).
- بعض المستشارين من منظمات مجتمع مدني (عربياً/ إقليماً/ دولياً).

4- الأهداف الجزئية/ الفرعية للاستراتيجية الإعلامية:

- التوعية بقضية الفساد (مع التركيز على الضحايا المحتملين ..).
- توعية كافة شرائح المجتمع بالجريمة المنظمة (لوقايتهم منها).
- خلق رأي عام رافض لجريمة الفساد (خاصة المستثمرين ، ومراكز حاضنات الأعمال).

5- الجهات المنفذة لخطة التوعية الاستراتيجية والمستهدفون

المؤسسات التعليمة			منظمات المجتمع المدني
م	المستهدفون : الرواد والدارسين في المؤسسات التالية :	م	المستهدفون : كافة الأعضاء والعاملين في القطاعات التالية
1	مراكز تحفيظ القران	1	المجتمع ككل
2	المساجد	2	الهيئات المهنية
3	المدارس	3	الاسرة
4	المعاهد / الكليات	4	المرأة
5	الجامعات	5	الطفل

6	الكليات العسكرية	6	النوادي الرياضية
7	المدارس العسكرية	7	دور رعاية الايتام
8	مراكز تدريب(المتطوعين)	8	دور رعاية المسجونين

- الأليات : (الندوات / اللقاءات / الافلام التسجيلية / الاعلانات / برامج التلفزيون كتيبات /افلام الكرتون / ملصقات / خطب الجمعة / الاعلانات الكترونية على النت) .

6- الجمهور المستهدف: مختلف الجمهور المستهدف باختلاف المستوى.

أ- المستوى القطري : (1) جناه (افتراضيون).

(2) ضحايا (افتراضيون مواطنون/ أجانب).

ب- المملكة و دول مجلس التعاون الخليجي:

(1) جناة (افتراضيون / وسطاء / مُستغِلين ..).

(2) جهات رسمية.

- وزارات معينة (داخلية/ عدل/ إعلام/ ثقافة/ تعليم....).

- منظمات مجتمع مدني معينة (مؤسسات موازية/ مؤسسات دعوة وإرشاد ...).

(3) الضحايا (عرب/ أجانب)

(4) الرأي العام (عرب/ أجانب)

7- الفكرة الاستراتيجية لخطة التوعية :

أ-القضية:

- غياب شبه كامل لقضية الفساد مجتمعيا ، عن الإعلام العربي (" اللهم تداول إشاعات وأخبار الجريمة أو المؤتمرات المعنية بالقضية ") .

ب- المشكلة:

حدوث جرائم فساد علي المستوى المجتمعي و التنفيذي عربيا .

ج – الرسالة الرئيسة لخطة التوعية :

حماية الضحايا والجناة الافتراضيون في المملكة ودول الخليج و البلاد العربية استهداء بالقيم الدينية والانسانية والحقوقية وفقا للمعايير الدولية .

د – المدى الزمني

عام/ عامان/ 3 أعوام/ خطة خمسية(وفقا لرؤية الهيئة)!!

8- آليات الوصول للجمهور المستهدف (قطرياً/ خليجياً/ عربياً/ إقليميا).

هناك العديد من الآليات التي يمكن الاستفادة منها:

أ-المطبوعات .

(1) صحف / مجلات/ دوريات.

(2) إعلانات.

(3) خلفيات للكتب المدرسية/ الكراسات/ شنط محلات تجارية).

ب- إذاعية و مرئية "تلفزيونية" .

1) قناة فضائية أمنية متخصصة (الجريمة المنظمة / تلأمن الفكري / مكافحة الفساد / ...)
2) برامج حوارية (أكاديمية/ ثقافية ..).
3) إعلانات دورية ... أثناء عرض (الأخبار والدراما ومباريات كرة القدم ، ...).

(يمكن الاستفادة من الشخصيات المشهورة إعلامياً/ ورياضيا / صحفيين وشعراء ..).

ج – الدراما التلفزيونية/ السينمائية.

- مسلسلات درامية هادفة .
- الأفلام تسجيلية قصيرة .
- (دراما متخصصة .. (على أن تكون مترجمة ... لعدة لغات ، طبقا للبلد المستهدف).

د – وسائط التواصل الإلكتروني.

1) إنشاء موقع الكتروني متخصص .
2) استخدام (ووسائل التواصل « Twitter/ Face Book / ومقاطع you tube)
3) استخدام الإعلانات القصرية الحصرية علي المواقع الأكثر انتشارا .

هـ- دور العبادة .

1) الدعاة في خطب الجمعة.
2) القساوسة في حلقات الوعظ الأسبوعي في بعض الدول العربية .

د-زيارات ميدانية:

1) البنوك وشركات الصرافة .
2) شركات الاستثمار الكبري .
3) مراكز رعاية السجناء .

9- أسلوب تقييم الحملة:

أ) مراجعة نتائج المرحلة للأهداف – من خلال استطلاعات رأي.

ب) مقارنة مستويات الأداء بين العناصر المنفذة للحملة – مع مراجعة معايير الأداء لكل عنصر على حده.

ج) تصحيح الأخطاء ومعالجة أسباب القصور أول بأول..

10- شبكة العلاقات الإعلامية:

1) نقترح أن يتم – عقد مؤتمر للإعلاميين المشاركين مع منسقي الحملة و إمدادهم بنسخة من خطة التوعية .
2) أن يتم بناء قاعدة بيانات بالهيئة بها: كافة البيانات والمعلومات عن المشاركين في الحملة.
3) يتم عقد لقاء دوري للعناصر المشاركة – القائمين على تنفيذ خطة التوعية (مراجعة تنفيذ الخطة/ وتطويرها وتكرارها../ أو تعديلها).
4) في حالة وقوع متغير كبير أو ضخم مرتبط ارتباط مباشر بالهدف من خطة ، يتم (مراجعتها وتقييمها وتطويرها طبقا لنوع الحدث ، علي سبيل المثال ، صدور تحذير من البنك الدولي من التعامل مع قائمة من الشركات / البنوك المتهمة بغسيل الأموال أو الفساد المالي أو المضاربة خارج قواعد التعاملات المصرفية).

مقترح الخطة التنفيذية للحملة الإعلامية الاستراتيجية

المجال/ المستوى(1)	المستهدف(2) (أطراف الظاهرة)	مكان المستهدف(3)	الغايات(4)	الآليات(5)	المشروعات/ البرامج(6)	المسئول(7)
(1) المستوى القطري / العربي .	**1-الجناة :** - الفاعلون - وسطاء - مستفيدين	- **محلياً:** *البنوك * شركات الصرافة /الاستثمار . * جمعيات رجال الاعمال - **خليجيا :** نفس المكان أعلاه - **عربيا :** نفس المكان أعلاه	- الإعلام بالنزاهة والامانة. - التوعية بأهمية العدالة. - الإعلام بالقوانين والعقوبات - توعية منظمات المجتمع المدني. - الإعلام بمكارم الأخلاق	- تلفزيون/ إذاعة . - صحف / إعلانات . - دراما تليفزيونية . - نشرات دورية عبر البريد الإلكتروني . - شبكة الإنترنت (محاور البنوك / شركات الاستثمار / الصرافة /.)	- إعلانات . - برامج تلفزيون. - ندوات (إعلامياً) - إعلانات (إعلامياً). - حملة إعلامية .	- القنوات التلفزيونية - وزارة الاتصالات - الجامعات - منظمات المجتمع المدني

المجال/ المستوى(1)	المستهدف(2) (أطراف الظاهرة)	مكان المستهدف(3)	الغايات(4)	الآليات(5)	المشروعات/ البرامج(6)	المسئول(7)
	2-الضحايا: - وطنيون. - رواد الأعمال - أجانب .	- **محلياً :** *البنوك *حاضنات الاعمال * المشروعات الصغيرة * الاسواق/المولات - خليجياً. - **عربياً.** نفس المكان أعلاه	- الإعلام بالنزاهة والامانة. - التوعية بأهمية العدالة. - الإعلام بالقوانين والعقوبات - الإعلام بمكارم الأخلاق - التعريف بواجباتهم الانسانية - التوعية بنظام الإبلاغ.	- نفس الآليات أعلاه	- نفس مشروعات الموجهة للجناة	- القنوات التلفزيونية - وزارة الاتصالات - الجامعات - منظمات المجتمع المدني
	3-الرأي العام : -وطنيون * مواطنون * طلاب - مدارس - جامعات	-محلياً . *الاندية *الاسواق *المدارس *الجامعات	إعلام الرأي العام: - جريمة الفساد. - رأي الأديان. - رأي القانون. - الآثار على المجتمع	-نفس الآليات. محلياً (للتعريف والوقائية) -الندوات	- إعلانات المؤسسة - نفس البرامج للضحايا + برامج وقائية	- القنوات التلفزيونية - وزارة الاتصالات - الجامعات - منظمات المجتمع المدني

المجال/ المستوى(1)	المستهدف(2) (أطراف الظاهرة)	مكان المستهدف(3)	الغايات(4)	الآليات(5)	المشروعات/ البرامج(6)	المسئول(7)
	– أجانب	– محلياً. – التجمعات. –السفارات – أنديتهم الخاصة	إعلام الرأي العام: – جريمة الفساد. – رأي الأديان. – رأي القانون. – الآثار على المجتمع	نفس الآليات –مؤتمرات في جمعيات المستثمرين	– نفس البرامج السابقة + برامج وقاية (مترجمة)	– القنوات التلفزيونية – وزارة الخارجية –وزارة التجارة وزارة المالية
		– هيئات –إدارات –مصالح حكومية –مؤسسات	– مساندة الهيئة في تحقيق أهداف الخطة.	–تقوم الهيئة ب – عقد بروتوكولات – عقد مؤتمرات. – عقد ندوات.	– من خلال اللجان الوزارية قطريا وعربيا	الوزارات المعنية